CD/PV.582
14 February 1991
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

---

# المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والثمانين بعد الخمسمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد و. راسابوترام (سري لانكا)

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية) أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٨٢ لمؤتمر نزع السلاح .

أود في مستهل كلمتي أن أرحّب بحرارة في المؤتمر بسيادة الدكتور علي أكبر ولاياتي ، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية ، الذي سيحدثنا في هذه الجلسة العامة . لقد تابع السيد الوزير عملنا عن كثب ، كما تبيّن ذلك زياراته للمؤتمر ، حيث عرض في مناسبات كثيرة آراء حكومة بلده بشأن مسائل متعلقة بنزع السلاح ، وخاصة بشأن أحد المواضيع ذات الأولوية العليا في جدول أعمالنا ألا وهو موضوع حظر الأسلحة الكيميائية . وأود أن أوجه الشكر إلى سيادة الدكتور علي اكبر ولاياتي لما يبديه من اهتمام بعمل المؤتمر ولوجوده بيننا اليوم .

ويسعدني أن أبلغكم بأن مشاوراتي بشأن الترتيبات التنظيمية لعدد من بنود جدول الأعمال قد حققت تقدما كبيرا خلال الأسبوع الماضي ؛ وينبغي أن نكون الآن في وضع يسمح لنا باتخاذ قرارات بشأن كثير من المسائل التي كانت معلقة . وحالما تستنفد قائمة المتحدثين ، سنشرع في تناول المسائل التي تتطلب أن يتخذ المؤتمر قرارا بشأنها .

لديّ على قائمة المتحدثين اليوم سيادة وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية ، فضلا عن ممثلي السويد والجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ، واستراليا ، وألمانيا ، والمملكة المتحدة ، والكاميرون ، واندونيسيا ، وبيرو . أُعطي الكلمة الآن لسيادة الدكتور علي أكبر ولاياتي ، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية .

السيد ولاياتي (جمهورية إيران الإسلامية)(الكلمة بالانكليزية): إن الشهر الأول لأعمال مؤتمر نزع السلاح هو دائما الجزء الأكثر والأصعب في السنة . وإن رئاستكم البارعة والحكيمة خلال هذه الفترة ، سيدي الرئيس ، معروفة تماما وتحظى بالتقدير . إن وجودي بينكم مرة أخرى يثير فيّ مشاعر مختلطة: غبطة الحديث إليكم وتبادل الآراء معكم والقلق إزاء اضطراري إلى مشاطرتكم تجربة أليمة ومحزنة أخرى في منطقتنا .

ومن مفارقات التاريخ أن الأسلحة المقدمة إلى العراق قد ارتدت الآن ضد مورّديها . لقد أصبح الخليج الفارسي الآن ساحة اختبار لأكثر أسلحة عصرنا تدميرا . فقد اختُبرت القذائف الانسيابية في المعركة لأول مرة . وجاءت القذائف التي تفوق سرعتها سرعة الصوت وتحلّق على ارتفاعات منخفضة وتوجّه بواسطة التوابع الاصطناعية ،

ومواريخ باتريوت الفائقة السرعة ، والقذائف المضادة للرادار التي تُطلق من الجو جاءت تتحدى قذائف سكود وفروغ . إن التدمير مفزع والخسائر في الأرواح لا تحصى .

ومن الواضح أن هذه الحرب لن تحلّ المشاكل ، بل إنها بالأحرى تزيد من تفاقم أوجه اللامساواة والظلم القائمة ، مؤدية بذلك إلى تصعيد لسباق التسلح . ولن أُجادل هنا في مسألة معرفة هل يسبب سباق التسلح التوتر أم يعجّل التوتر سباق التسلح . بيد أن من الواضح أنهما يعززان بعضهما بعضا . إن انتشار الأسلحة أو الحد منها أو تقييدها أو حظرها ، فضلا عن تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، تشكل كلها بالضبط شواغل أمنية سواء على الصعيد الوطني أو الاقليمي أو الدولي . فإن مشكلة سباق التسلح مرتبطة بقضايا الأمن الاقليمي ارتباطا لا ينفصم . وإن جهود الحد من سباق التسلح مرتبطة بعملية إزالة بؤر التوتر القائمة ، وإزالة مصادر اللامساواة والظلم ، والتصدي على النحو الواجب لشواغل الجميع الأمنية ، واتباع نهج مبدئي وغير متحيز لمعالجة المشاكل القائمة .

إن الحالة في الخليج الفارسي أصبحت خارجة عن السيطرة . فالأزمة التي بدأت باحتلال العراق للكويت والتي زاد من تفاقمها الدعم العسكري الأجنبي الهائل والذي لم يسبق له مثيل في المنطقة - بأهداف تتجاوز تحرير الكويت - قد دخلت الآن الأسبوع الخامس لحرب شاملة لا نهاية ظاهرة لها . إن الدمار وعدم الاستقرار اللذين منيت بهما المنطقة في خلال الأشهر السبعة الماضية ، وهما بشكل واضح نتيجة لسياسات غير مسؤولة في الماضي ، يتجاوزان كل منطق .

إن الخسائر الضخمة في الأرواح البشرية ، وخاصة الضحايا المدنية "غير المصاحبة إلى هذا الحد" ، لم تكن بالتأكيد ما جرى تصوُّره أو إعلانه عند اتخاذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ . فمن الصعب أن يكون تدمير العراق والكويت فضلا عن تدمير الموارد الاقتصادية للمنطقة متمشيا مع حفظ السلم والأمن على الصعيدين الاقليمي والدولي . كما أن الإصرار ، من كلا الجانبين كما يبدو ، على حل عسكري فضلا عن البيانات المتعلقة بالوضع ما بعد الحرب تُعطي صورة غير مؤكدة وخطيرة بالفعل لمستقبل الخليج الفارسي .

وفي هذه الظروف ، من الضروري ضرورة حيوية إيجاد حل سياسي يقوم على أساس الانسحاب الكامل غير المشروط للعراق من الكويت ، وانسحاب القوات الأجنبية من المنطقة ، وحرمة الحدود الدولية في الخليج الفارسي واحترام السلامة الاقليمية لجميع الدول في تلك المنطقة وسيادتها .

إن الضرورة الملحة لخلق "ترتيب للأمن والتعاون في منطقة الخليج الفارسي" هي واضحة الآن أكثر من أي وقت مضى . وقد عرضت جمهورية إيران الإسلامية في عام ١٩٨٦ فكرة إنشاء مثل هذا النظام ، ويوفر قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الإطار المؤسسي اللازم لذلك . إن أمن واستقرار المنطقة على المدى الطويل والحاجة القاطعة إلى منع وقوع حوادث عدوان أخرى تتطلب خلق مثل هذا الترتيب من خلال مبادرة بلدان منطقة الخليج الفارسي بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة ، مما يوفّر الضمانات اللازمة ويكفل لهذا الترتيب اتفاقه مع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة .

إن "ترتيب الأمن والتعاون في منطقة الخليج الفارسي" يجب أن يشمل جميع بلدان المنطقة ، إذ أن أي استبعاد من شأنه أن يشكّل بذرة توتر وعدم استقرار مستقبلا . ومن الضروري بالمثل أن يكون هذا النظام متحررا من الوجود والتدخل والتعرض الأجنبية لأن هذه الممارسات تزعزع الاستقرار تاريخيا وجذريا .

واستنادا إلى هذه المبادئ ، اتخذت جمهورية إيران الإسلامية كل خطوة لمنع نشوب حرب ، وتسعى بنشاط في هذه المرحلة لإيجاد حل سياسي مسؤول يضع نهاية للحرب بعواقبها الوخيمة . لقد احتفظنا بقنوات اتصالنا مع زعماء العراق وكذلك مع زعماء الكويت والمملكة العربية السعودية وبلدان أخرى في المنطقة . ونعتقد بأن كل جهد ينبغي أن يوجّه نحو دعم الإرادة السياسية في كلا الجانبين من أجل تحقيق هذه المبادئ التي ستمهد الطريق لوضع اقتراح شامل لإنهاء الحرب . ولهذا الغرض ، عرض رئيسنا "فكرة للسلم" على رئيس العراق خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها نائب رئيس وزراء العراق . إن الاتصالات والحوار مستمرة ، وفي رأينا أن هناك مجالا لمواصلة الأنشطة الدبلوماسية ، ولذا ، سنواصل جهودنا فرادى وفي إطار حركة عدم الانحياز استنادا إلى القرار المتخذ في بلغراد قبل يومين .

إن انتشار أسلحة التدمير الشامل في المنطقة والاستخدام العشوائي للأسلحة الكيميائية في العقد الماضي أصبحا الآن يقترنان بشبح استخدامهما الممكن في حرب الخليج الفارسي . وإن أي استخدام كهذا سيحدث بلا شك عواقب لا يمكن التنبؤ بها ويمكن أن تكون آثارها وخيمة للجميع . وحتى الأحاديث التي يرددها هنا وهناك مسؤولون من الأطراف المتحاربة لها خطورتها .

بل إن الأمر الأشد إثارة للجزع هو ليس فقط وجود تهديدات بشأن إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية بل وجود حتى إشارة إلى إمكانية اللجوء إلى الأسلحة النووية . وعلاوة على الحاجة الفورية إلى منع وضع كهذا وخيم العواقب في هذا الصراع ، فإن المرء أصبح الآن أكثر ميلا إلى الاصرار على أن أي التزام يتعلق بأسلحة التدمير الشامل ، على المدى الطويل ، ينبغي أن يكون التزاما شاملا وأن يشمل الأسلحة

الكيميائية والاسلحة النووية فضلا عن الاسلحة التقليدية المتطورة . وفيما يتعلق بالاسلحة النووية ، يمكن للمرء الآن أن يستنتج أن انضمام جميع الدول إلى معاهدة عدم الانتشار يبدو شرطا لازما .

كما ينبغي أن يكون مشروع اتفاقية الاسلحة الكيميائية خاليا من أية أحكام تمييزية . وينبغي لهذا المشروع أن يعزز أمن جميع الامم . إن أفكارا مثل الاحتفاظ بمخزونات من الاسلحة الكيميائية ، بأية حجة ، ستعطي انطباعا بأن لهذه الاسلحة فائدة عسكرية وستضر بقضيتنا المشتركة .

وفضلا عن ذلك ، فإن الشمولية هي الكلمة الاساسية لعملنا في هذا الصدد . إن الحوافز إلى الانضمام إلى الاتفاقية والمثبطات بالنسبة إلى من يظلون خارجها ستؤدي دورا حاسما في هذا الصدد . وبما أن التخلف يشكل تهديدا لامن البلدان النامية ، ينبغي منع أي نمو يمكن أن يضرّ بالتنمية المشروعة للصناعة الكيميائية المدنية .

ومع ذلك ، فإن أهم مهمة ينبغي الاضطلاع بها لضمان الشمولية ولاعداد مناخ مناسب تجد فيه الدول أن من المأمون والخالي من الاذى أن تنضم إلى الاتفاقية هو الحفاظ على توازن على الصعيد العالمي ، والاهم على الصعيد الاقليمي ، من أجل أمن الدول . إن كون اتفاقية الاسلحة الكيميائية ستعزز بوجه عام أمن الدول يبقى صحيحا ، لكن هذا لا يمكن أن يكون كافيا حين يصل المرء فعليا إلى لحظة اتخاذ قرار بالانضمام إلى هذه الاتفاقية . فإن الامن الوطني هو الاسمى بالنسبة إلى كل بلد . وكل دولة تود أن تكون لها ضمانات كافية بأن أمنها لن يتقلص بالانضمام إلى الاتفاقية . وعليّ أن أضيف أن هذا صحيح بصفة خاصة في المناطق التي هي بؤر للتوتر والتي سبق أن استخدمت فيها الاسلحة الكيميائية .

واسمحوا لي أن اختتم كلمتي بأن أؤكد من جديد أن آثار الازمة الحالية في الخليج الفارسي ستتجاوز المنطقة ، رغم أن عواقبها على الاستقرار والامن في المنطقة ذاتها في المستقبل ستكون هائلة وطويلة الاجل . وفي الواقع ، إن هذه الازمة ستحسم مسالة معرفة هل ستسود الحلول السياسية أم الحلول العسكرية في الشؤون الدولية . لقد اختار كلا الطرفين ، بشكل أو آخر ، الخيار العسكري الذي لن يكون في الواقع إلا لعبة خاسرة . وينبغي أن توجه جهودنا المنفردة والمشتركة كلها إلى قلب هذا الاتجاه وتوليد الارادة السياسية اللازمة لمنع الكارثة من اكتساب مزيد من الزخم . ولن يدّخر بلدي أي جهد في هذا الصدد .

الرئيس: أشكر سيادة وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية على بيانه الهام . أُعطي الكلمة الآن لممثل السويد ، السفير هيلتنيوس .

السيد هيلتنيوس (السويد) (الكلمة بالانكليزية): لقد استمعت باهتمام كبير إلى البيان الهام الذي ألقاه توا سيادة وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية . وإنني لعلى ثقة بأن البيان سيحظى باهتمام كبير في عواصم كثيرة ، بما فيها عاصمة بلدي .

يود وفد بلدي اليوم أن يقدم الوثيقة CD/1053 عن "تدابير التحقق في الصناعة الكيميائية في إطار النمط العام للتحقق من اتفاقية للأسلحة الكيميائية" .

إن الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/1053 معروف جيدا لجميع الوفود . وقد سبق تعميم نص أولي على كل المجموعات والصين في تشرين الثاني/نوفمبر لإجراء مشاورات بشأنه . وقدم وفد بلدي عرضا خاصا له في مجموعة الـ ٢١ ، وسره أيضا أن يُدعى إلى مجموعة الدول الغربية لإجراء مناقشة مفصلة بشأنه . واتصلت بنا وفود من كل المجموعات وعدة وفود مراقبة خلال فترة ما بين الدورتين للحصول على ايضاحات ولإشراكنا في آرائها الأولية . وقد وجد وفد بلدي بوجه عام تشجيعا للمضي في الأفكار الواردة في ورقة التشاور ولايضاحها بالتفصيل .

ولدى بلورة الوثيقة الجديدة المعروضة أمامكم الآن ، استطعنا هكذا الاعتماد على قدر كبير من التعليقات من عدد كبير من الوفود . وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأشكر تلك الوفود التي أنفقت وقتاً لدراسة اقتراحنا ونقلت إلينا آراءها وتساؤلاتها . إن التعديلات والاضافات التي أُجريت على الورقة تستهدف أساسا إيضاح عدد من النقاط ، إلا أن إضافات موضوعية قليلة قد أجريت أيضا . وإن كون النهج الأساسي للورقة لم يشك فيه أي وفد عكف على دراستها بالتفصيل إنما يعطينا أملا طيبا في أن تحظى الورقة بالنظر الجاد في أعمال اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية .

وفي هذا المقام ، قد يكون أي تقديم آخر زائدا عن الحاجة . ومع ذلك ، أود أن أُدلي ببعض التعليقات العامة . أولا ، أود أن أذكر ما ليست هذه الورقة عبارة عنه . إنها ليست اقتراحا تكتيكيا يراد به إخراج المناقشات المتعلقة بالتحقق في الصناعة الكيميائية من المأزق الظاهري الذي تردّت فيه . لقد كانت لدى وفد بلدي منذ وقت طويل شكوك إزاء مردودية كلفة التحقق من المواد المدرجة في الجدول ٢ في مشروع الاتفاقية . وقد تبلورت هذه الشكوك على مر السنين . وإن المشاركة المكثفة من جانب وفد بلدي في تقييم كثير من التفتيشات الاختبارية الوطنية قد أعطتنا فرصة وافرة لكي ندرس بعناية أحكام المرفق الثاني للمادة السادسة .

إن عملية التفتيش الاختباري الوطني قد علّمتنا درسا محدودا ، ألا وهو أن التفتيشات المتوخاة في المرفق الثاني للمادة السادسة في مشروع الاتفاقية يمكن تنفيذها تقنيا . وقد اختارت اللجنة أن تتوقف عند ذلك الاستنتاج .

غير أن التفتيشات الاختبارية الوطنية بشكلها المصمم لا يمكن أن تفيد في إظهار فعالية تفتيشات كهذه من حيث تحصين هدف التحقق الشامل . وقد علّقت وفود قليلة فقط بصراحة على عدم الجدوى الواضح "لتفقد مفاعل واحد أو خط انتاج واحد" لمدة يوم في حين أن عددا من المفاعلات المماثلة في الموقع هي مفاعلات غير معلنة وحتى غير متاحة لاي نوع من أنواع التحقق باستثناء التحقق بالتحدي . غير أن الشكوك ، التي لا بد من أن يكون قد شعر بها كل من أجرى تفتيشا اختباريا وطنيا ، قد أعرب عنها البعض من خلال اقتراحات بإدخال إضافات إلى النظام في شكل التفتيشات المخصصة .

وأثناء مناقشة هذه الاقتراحات ، خلص وفد بلدي بالتدريج إلى نتيجة مفادها أن من الصعب تحسين نظام معيب بإدخال إضافات إليه . وبدلا من ذلك ، بدأنا نبحث عن طرق ووسائل لتعديل النظام الحالي على نحو يمكن فيه تطبيق نهج شامل وموحد على الصناعة الكيميائية برمتها . واضطُررنا ونحن نفعل ذلك إلى الابتعاد عن نظام التحقق المعيب المبني على بيان رصيد المواد والمنطبق على قطاع ضيق من الصناعة المعنية لنتجه إلى مفهوم تحقق يخلق الشفافية في كل الصناعة المعنية ، مقرونة بجهود انتقائية للتحقق الموقعي إما بشكل موجه أو بشكل عشوائي . وهكذا ، فإن الإطار العام الوارد في الوثيقة CD/1053 هو اقتراح قائم بذاته ينبغي مناقشته والحكم عليه حسب مزاياه وليس في ضوء أحكام "النص المتداول" أو سائر الاقتراحات قيد المناقشة .

أما الأمر الآخر الذي ليس هذا الاقتراح عبارة عنه فهو تفكيك "للنص المتداول" ، تعطيل للعمل المتحقق . إن هذا النهج الجديد هو بالاحرى إعادة توجيه داخل إطار معيَّن . إنه مبني على ما سبق تحقيقه أو مناقشته ، بما في ذلك الخبرات المكتسبة من التفتيشات الاختبارية الوطنية . وعلاوة على ذلك ، إن الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/1053 يمكن أن يسهم في حلّ بعض القضايا الصعبة المعلّقة . وهكذا ، لا يمكن القول بأن النظام الحالي للتحقق من المواد المدرجة في الجدول ٢ في "النص المتداول" هو محل اتفاق فعلا إلا بعد حل القضايا المتعلقة بطرائق تحديد تكرار عمليات التفتيش والمحتويات الفعلية للجدول ٢ . وهذه مهام رئيسية وصعبة . ومن شأن النهج الوارد في الوثيقة CD/1053 أن يحل قضية التكرار وأن يسمح بحل توفيقي سريع وسهل بشأن محتويات الجداول . وأخيرا ، فمن رأي وفد بلدي ، أن إدراج الوثيقة CD/1053 في "النص المتداول" لن يتطلب أي جهد كبير .

إن المخطط العام الوارد في الوثيقة CD/1053 ، دون أن يعيد فتح ملف مغلق ، من شأنه بالعكس أن يسمح للمؤتمر بأن يستكمل جزءا من أصعب الاجزاء غير المحلولة في

مفاوضات الاسلحة الكيميائية ، الا وهو كيفية خلق قدر كاف من الثقة بأن القدرات في الصناعة الكيميائية لا يساء استخدامها لاغراض تحظرها الاتفاقية ، وذلك دون تطفّل ولا تدخّل غير واجبين في الانشطة الصناعية المشروعة تماما ، ودون التسبب بتكاليف غير مقبولة للدول الاطراف .

إن الوثيقة CD/1053 هي في المقام الاول ، وكما ذكرت ، مخطط عام ينبغي وضع تفاصيله بدقة . ولذا ، فإن مناقشته ينبغي أن تركّز أولا على مفاهيمه الاساسية . ومن بين مفاهيمه الاساسية ، أود أن أؤكد الالتزام بالاعلان عن جميع مواقع المصانع القادرة على صنع أسلحة كيميائية ، سواء كانت تنتج أو لا تنتج فعليا مواد كيميائية مدرجة في الجداول ، وبالتالي ، التعهد بقبول تفتيشات موقعية مع فترة اخطار قصيرة في أي من هذه المصانع . وينبغي أن تكون هذه التفتيشات مبسّطة وأن تستهدف ، في المقام الاول ، التحقق من الاعلانات عن الانشطة المخططة والتأكد من غياب أنشطة كان يتعين الاعلان عنها . ومن المهم ، بوجه خاص ، ملاحظة أن هذه التفتيشات ، وفقا للاقتراح ، ينبغي أن تركّز على الانشطة الجارية بدلا من محاولة التحقق من الانشطة السابقة . وهذا يساعد على تجنّب جوانب الشذوذ والغموض التي لا داعي لها .

وهكذا ، هناك ، من جانب ، انفتاح وشفافية بقدر أكبر مما كان متوخى حتى الآن ، وهناك ، من جانب آخر ، تطفّل وتدخّل أقل في تلك الحالات التي يتم فيها إجراء تفتيش فعلي . ويقترح وفد بلدي تعيين المرافق القادرة على صنع أسلحة كيميائية من خلال استخدام طرائق معينة للتحويل الكيميائي . وقد لا يكون ممكنا استخدام هذا التصنيف بشكل لا لبس فيه تماما في كل موقع من مواقع المصانع . غير أن من رأي وفد بلدي أن قائمة لطرائق التحويل الكيميائي ستكون واضحة بما يكفي لتنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية . ويمكن أن يُعهد إلى التشريعات الوطنية بمسؤولية تحديد كيفية تنفيذ الالتزام بالاعلان في كل دولة من الدول الاطراف تحديدا دقيقا . ومن المؤكد أنه يمكن التوصية بمبادئ توجيهية من خلال العمل التشاوري المتعدد الأطراف في اللجنة التحضيرية .

إن نهج التحقق السلبي ، مقترنا بغياب اتفاقات للمرافق في الوثيقة CD/1053 ، يسير شوطا بعيدا نحو تبسيط التفتيشات الفعلية والاستجابة للاهتمامات المشروعة بشأن السرية في الصناعة . والواقع أن السويد أجرت تفتيشا اختباريا وطنيا على أساس النهج الوارد في الوثيقة CD/1053 . وكانت النتيجة مشجعة . وأعرب المفتشون عن ارتياحهم لنتيجة التحقق - وهو غياب أي إنتاج لمواد كيميائية مدرجة في الجداول - كما أعرب المرفق عن ارتياحه ، بوجه خاص ، لغياب اتفاق للمرفق ، وهو اتفاق كان يتطلب وضعه أن يوفّر المرفق كتابيا معلومات حساسة تتعلق بطرائق الصنع .

لقد طرحت وفود كثيرة أسئلة تتعلق بانتقاء المرافق من أجل التفتيش . ومن رأي وفد بلدي أن هذه المشكلة ليست ذات أهمية كبرى . فينبغي أولا مناقشة النهج الشامل ، بما في ذلك نظام الاعلان ، والتركيز على الانتاج ، وتعريف الصناعة القادرة على صنع أسلحة كيميائية ، ومنح معاملة مماثلة للجدولين ٢ و٣ . وإذا أمكن قبول تلك العناصر ، فمن الممكن بالتأكيد التفاوض على مبادئ الانتقاء دون مشقة كبيرة جدا .

لقد كان من الطبيعي بالنسبة إلى وفد بلدي أن يبني على المرفق الثاني الحالي بالنص على تفتيشات الزامية في تلك المرافق التي تنتج بالفعل مواد كيميائية مدرجة في الجدولين ٢ و٣ . وفضلا عن ذلك ، يُقترح أن تتم التفتيشات في هذه المرافق كما في مرافق أخرى قادرة على صنع أسلحة كيميائية باستخدام نظام يمزج بين الجهود الموجهة والانتقاء العشوائي . ونعتقد أن كل هذه العناصر قد تكون لازمة . ومن الممكن بالتأكيد مناقشة كيفية المزج بين الامرين فعليا قدر أعلى أو أقل من الانتقاء العشوائي . ولكن ، من رأي وفد بلدي مرة أخرى أن هذا تفصيل عملي أكثر منه عنصر مبدئي في اقتراحنا .

إن الوثيقة CD/1053 تفسر نفسها بنفسها إلى حد بعيد . ولذا لم أحاول سوى التعليق بإيجاز على بعض النقاط البارزة وتبديد أي سوء فهم محتمل للورقة ومحتوياتها وأهدافها . والورقة الآن في أيدي اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . ونتطلع إلى أن يجري مزيد من النقاش الرسمي بشأنها .

السيد كراليك (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية): نود أولا ، سيدي الرئيس ، أن نقدم إليكم خالص التهنئة لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن نوجه إليكم الشكر على نهوضكم بمسؤولياتكم الهامة خلال المرحلة الاولى من عملنا . وأغتنم أيضا هذه الفرصة للاعراب عن امتناننا لسلفكم ، السيد شيريلا ، الذي تولّى مهام الرئاسة في آب/أغسطس وخلال الفترة ما بين الدورتين . ويعرب وفد بلدي عن خالص ترحيبه بحضور حضرة وزير خارجية جمهورية إيران الاسلامية الذي خاطب المؤتمر في بداية هذه الجلسة العامة .

ومنذ الدورة الاخيرة للمؤتمر ، غادر جنيف السفراء ذوو الكفاءة العالية آيت شعلال وريبي وكوستوف وفارغا وسوجكا وكوسين . ونحن نعرب عن خالص ترحيبنا بالممثلين الجدد لاستراليا وبلغاريا وبولندا والجزائر وهنغاريا ويوغوسلافيا ونتمنى لهم كل النجاح .

سيدي الرئيس ، لقد دعوتمونا إلى تجنب المواضيع التي لا تدخل في نطاق هذا المحفل . وهي دعوة لها ما يبررها إذ أنها تتيح لنا فرصة تكريس مزيد من

الاهتمام للمواضيع التي تمس نزع السلاح حقيقة . ومما لا شك فيه أنه لا يمكن للمؤتمر أن يقف موقف اللامبالاة إزاء وجود مخاوف متنامية من استعمال الأسلحة الكيميائية وغيرها من الأسلحة غير التقليدية . وهذا ، قبل كل شيء ، في تلك البلدان التي لم يظهر فيها بعد خطر التفجير النووي الذائع الصيت ، ولكن قد تفجرت فيها بالفعل قنبلة إيكولوجية مفزعة بالقدر نفسه تترتب عليها عواقب لا حدود لها على الحياة النباتية والحيوانية لمنطقة شُبِّهت ذات يوم بجنة عدن المذكورة في الكتاب المقدس .

وتأكيد بعض الخبراء أن المعتدي المحتمل غير مستعد من الناحية التقنية بالقدر الكافي لاستعمال الأسلحة الكيميائية هو بلا شك عزاء جد هزيل . فالتاريخ يعلمنا نقيض هذا تماما ؛ ولهذا السبب ، أود أن أشير في هذا الصدد إلى رسالة ونستون تشرشل البعيدة النظر . فقد خاطب رجل الدولة العظيم هذا البشرية ، بُعيد قيام هتلر بضم النمسا بلا رحمة ولا شفقة وانتهاكه الوحشي لتشيكوسلوفاكيا وقبل استعداداته للهجوم على بولندا ، قائلا بعبارات أقرب إلى النبوءة:

"هل سيحاول تفجير العالم أم لا؟ إن العالم شيء ثقيل جدا بحيث يستحيل تفجيره! إن رجلا خارقا للعادة ، في ذروة القوة ، يستطيع أن يولد تفجيرا هائلا ، ومع ذلك ، فإن العالم المتحضر يستطيع أن يبقى راسخا لا يتزعزع . إن الكسرات والشظايا الضخمة قد تنهال مقرقعة على أم رأسه وتدمره ... لكن العالم سيستمر" .

وقد استمر العالم . ولكن بأي ثمن! نحن نتذكر ذلك بمرارة في أوروبا كما في سائر القارات . وهذا هو السبب في أن ضربات التدمير الجديدة ليست أمرا يدعو إلى الخوف بالنسبة إلى دول الشرق الأوسط وحدها . إن أنجع علاج ضد الخوف هو السلوك الايجابي . ولذا ، فانني أعتقد أن على هذا المؤتمر أيضا اتخاذ خطوة إيجابية . فمثلا ، يمكننا باتباع مثال مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية الـ ١١ ، وبتوسيع آراء الرئيس ميتران وغيره من رجال الدولة ، تجديد المبادرة التي تحدثنا عنها في العام الماضي . فربما يمكن للمؤتمر ، على سبيل المثال ، أن يبادر إلى وضع إعلان مشترك تصدره الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح والدول التي لها مركز مراقب وتتعهد فيه بألا تكون أول من يستعمل الأسلحة الكيميائية خلال فترة المفاوضات حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية .

وأود أن ألخص كلمتي اليوم للمسائل المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية وبوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ففي السنوات الأخيرة ، تقدمت أعمال اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية نحو استكمال اتفاقية الأسلحة الكيميائية . بيد أن هناك مسائل معلَّقة معينة يتعين حلها ، بعضها ذو طابع تقني وبعضها الآخر ذو طابع سياسي . وبخصوص كلا الجانبين - السياسي والتقني - وُزِّعت أوراق عمل مختلفة

تتناول أوجها مختلفة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية المقبلة . ولعرض الأمور بصراحة - وإن أمكن - الحصول على مزيد من المعلومات من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية المقبلة ، قدمت أغلبية الوفود ، بما فيها وفد تشيكوسلوفاكيا ، (في الوثيقة CD/949) أوراق عمل حول إمكاناتها الكيميائية . ولكن ، بغية تطوير "النص المتداول" في المستقبل ، وإجراء تقييم أكثر تفصيلا لحاجات المفتشين وللجوانب المالية ، وتوضيح بعض المسائل التقنية ، أعلن وفد بلدنا ، في بيانه الأخير في آب/أغسطس ١٩٩٠ ، عن صدور وثيقة جديدة . وتتضمن هذه الوثيقة بيانات مفصلة جدا عن الامكانات الكيميائية لتشيكوسلوفاكيا ، بما في ذلك لا بيانات نوعية فحسب وإنما بيانات كمية أيضا عن إنتاج وتجهيز واستهلاك وتصدير واستيراد المواد الكيميائية التي تدخل في نطاق اتفاقية الأسلحة الكيميائية المقبلة . ولقد تم على التو توزيع هذه الوثيقة الصادرة برمز CD/1048 .

واسمحوا لي أن أعرض بإيجاز فلسفة نهجنا . كما قيل في الماضي ، واستطيع أن أكرر هذا القول مرة أخرى ، لا توجد لدى تشيكوسلوفاكيا أسلحة كيميائية . ويعتزم بلدنا ، وهذه حقيقة معروفة تماما ، أن يكون طرفا أصليا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ولهذا ، فإننا نتناول الاتفاقية بجدية بالغة . واليوم ، أود أن أحيطكم علما بأننا نصنع مركبات مدرجة في الجدول ١ ، كما يمكن أن تروا من الوثيقة الموزعة ، طبعا بكميات أقل كثيرا من الكميات التي تجيزها الاقتراحات الواردة في "النص المتداول" الحالي .

ونقوم أيضا ، بروح من حسن النية وعلى أساس طوعي ، بإعلان وتحديد المرافق ، بما في ذلك أصحابها ومواقعها . ونحن نعتقد أنه ، بعد هذا الاعلان ، ستكون هناك صورة أوضح لمقتضيات اتفاقية الأسلحة الكيميائية المقبلة في بلد واحد بخصوص التحقق . ونأمل أن تبدي الدول الأخرى صراحة مماثلة ، وذلك لأن هذه البيانات ، مجتمعة ، ترتبط بالحاجات من الموظفين والمعدات والحاجات الأخرى اللازمة لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية . واسمحوا لي أن أحيط الوفود الموقرة علما بأنه يمكن أيضا التحقق من هذه البيانات بطريقة بسيطة جدا . في العام الماضي ، أجريت محادثات ثنائية بين سفارة الولايات المتحدة في براغ ووزارتي الخارجية والدفاع في بلدنا ، وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، قام اخصائيون من الولايات المتحدة - على أساس اتفاق - بزيارة مرفق عسكري تشيكوسلوفاكي في سلوفاكيا يُستخدم في تركيب مواد كيميائية مهلكة فائقة السمية . ونتيجة لهذه الزيارة ، ثبت أن المواد الكيميائية المدرجة في الجدول ١ التي يجري إنتاجها لا يمكن اعتبارها أسلحة كيميائية . وللغرض ذاته ، أذن قائد المرفق العسكري باستخدام قاعدة بيانات محوسبة لمراجعة إنتاج المواد الكيميائية في عام مختار عشوائيا من بين عشرة أعوام . وأُعرب عن التقدير لما يتسم به المرفق والعاملون فيه من صفات مهنية . وإن هذا المستوى العالي للصفات المهنية التي يتحلى

بها العلماء التشيكيون يمكن الآن توثيقه بالاستناد إلى الانشطة التي يضطلع بها فريق من المتخصصين العسكريين صغير ولكنه مؤهل في الخليج .

وجميع هذه البيانات تشكل دليلا على اهتمام تشيكوسلوفاكيا بوضع اللمسات الاخيرة على اتفاقية الاسلحة الكيميائية في أسرع وقت ممكن . وثمة دليل آخر على اهتمامنا الحقيقي بنزع الاسلحة الكيميائية هو سحب تحفظاتنا على بروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٥ الذي أعلنه السيد وينستبير وزير خارجية الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة .

ولسوق المزيد من الامثلة على الجهود التي نبذلها تحضيرا لاتفاقية الاسلحة الكيميائية ، أود أيضا أن أحيطكم علما بإنشاء فريق عامل معني بالاعمال التحضيرية لانشاء لجنة وطنية خاصة باتفاقية الاسلحة الكيميائية المقبلة . ونحن الآن بصدد تشكيل هذه اللجنة ، وسنقوم على أثر اضطلاعها بانشطتها الاولية بإحاطة مؤتمر نزع السلاح علما بالنتائج العملية .

وفيما يتعلق بالتحقق العملي ، أود أيضا الاشارة إلى أننا على أتم استعداد لدعوة الوفود المعنية ، على أساس ثنائي ، إلى زيارة المرفق المذكور في الوثيقة CD/1048 ، كما يمكننا أن نوسع نطاق المرافق التي يمكن زيارتها ليشمل مؤسسات تشيكوسلوفاكية اخرى تتناول مواضيع ذات صلة بالاسلحة الكيميائية .

إن وفد بلدي يتطلع إلى إكمال مفاوضاتنا الخاصة بالاسلحة الكيميائية ويعوّل على إكمالها في أسرع وقت ممكن ، ربما هذا العام . و"النص المتداول" المنقح يشكل أساسا فريدا لمضاعفة جهودنا المشتركة . وان العواقب المؤسفة للاحداث التي تقع في الخليج تدفعنا إلى الاسراع بإبرام اتفاقية الاسلحة الكيميائية . وأود أن أؤكد لممثل الاتحاد السوفياتي الموقر ، سيرغي باتسانوف ، الرئيس الجديد للجنة المخصصة ، تأييد وتعاون وفد بلدي الكاملين في مداولاتها المقبلة وفي مهمته البالغة الاهمية . وأود في الوقت ذاته أن أعرب عن تقديري واحترامي للسفير هيلتنيوس وزملائه في الوفد السويدي لما قاموا به من أعمال ممتازة خلال العام الماضي . وإنني إذ أدرك تمام الادراك أهمية قول البير كاموس - "الكرم الحقيقي نحو المستقبل يتمثل في إعطاء كل شيء للحاضر" - أتمنى للجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية كثيرا من النجاح في أنشطتها القادمة .

<u>الرئيس</u>: أشكر ممثل الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل استراليا ، السفير أوسوليفان .

السيد أوسوليفان (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، يسرني أن آخذ الكلمة للمرة الاولى في هذا المؤتمر تحت رئاستكم ، وخاصة بالنظر إلى العلاقات الودية القائمة بين بلدينا منذ أمد طويل .

هذه فترة قاتمة لتولي المهام كسفير لنزع السلاح . ولكنها أيضا فترة تتبدّى فيها ، بصورة أشد وضوحا مما في أي وقت مضى ، الفرص والضرورة لنزع السلاح ولفرض القيود على نقل الاسلحة . فالحرب المشتعلة في الخليج تذكرنا ، بشكل محزن ، بأن التحسن الهائل في البيئة الدولية الذي تبدّى في عام ١٩٨٩ لا يؤدي ضرورة أو حتما إلى قدر أكبر من السلم والاستقرار في كل منطقة . بل على العكس ، إن أحد الآثار الغريبة لانهاء الحرب الباردة هو أن بيئة الامن في المناطق الواقعة خارج أوروبا قد أصبحت بالفعل أكثر تعقيدا وأشد صعوبة على القياس . فالعالم الناشئ ، كما قال أحد المعلقين ، "من المرجح أن يفتقر إلى وضوح الحرب الباردة واستقرارها وأن يكون عالما أشبه بغاب وتسود فيه مخاطر عديدة وأشراك خفية ومفاجآت مؤلمة والتباسات أخلاقية" . وسيكون الحال كذلك خصوصا إن أدت الضغوط الناتجة عن سباق التسلح الاقليمي إلى مزيد من انتشار الاسلحة التقليدية والنووية والكيميائية والبيولوجية وإلى انتشار تكنولوجيا القذائف . وبخبرة الاسابيع الاخيرة ، ينتظر المجتمع الدولي أن يجري تناول هذه المسائل بنشاط مجدد .

وفي هذه الظروف ، ازدادت أهمية أعمال هذا المؤتمر وسماته البارزة . والتهديد باستعمال الاسلحة الكيميائية في حرب الخليج يجعل تحقيق حظر تام للاسلحة الكيميائية في كل الاوقات وفي جميع البيئات أمرا لازما على نحو أشد إلحاحا . ولذلك ، فإنني سأتناول في المحل الاول المسائل المتعلقة بالاسلحة الكيميائية في هذا البيان اليوم .

إن الحكومة الاسترالية ملتزمة التزاما تاما بحظر من شأنه أن يجعل الاسلحة الكيميائية غير مشروعة وأن يحظر استعمالها . ونحن نؤمن أن أمننا وأمن جيراننا سيتعززان بتعهد ملزم متعدد الاطراف يكفل لنا جميعا أننا لن نواجه تهديد هذه الاسلحة الرهيبة . ونحن نعتقد أن الظروف السياسية الدولية موجودة لوضع حظر كهذا موضع التنفيذ بإنهاء هذه المفاوضات بنجاح . ونأمل في هذه المرحلة الاخيرة من المفاوضات حول الاتفاقية أن نستعيد في عام ١٩٩١ الروح التي تجلّت قبل سنتين في مؤتمر باريس وقبل ١٨ شهرا في مؤتمر كانبيرا ، عندما تعهدت الحكومات والصناعة الكيميائية بتحقيق هذه الغاية ذاتها .

على أننا ندرك أن هناك حدا لما يستطيع الممثلون الرسميون تحقيقه هنا في جنيف عن طريق إجراءات التفاوض وأنه قد يلزم اشتراك على مستوى أعلى من أجل توفير التوجيه السياسي اللازم للتغلب على المشاكل المتبقية . ولذلك ، نحن نؤيد النداءات الداعية إلى عقد اجتماع على مستوى وزاري .

والغرض من اجتماع كهذا ، كما نعتقد ، هو التغلب على المآزق السياسية في سير المفاوضات وإعطاء تعليمات نهائية تمكّن من عقد معاهدة شاملة متوازنة . وهذا يقتضي إعداد عناصر معاهدة كهذه بعناية . وقد يلزمنا أن نعدّ خيارات كي يستطيع الوزراء أن يقدّروا أي الاقتراحات هي على السواء ممكنة التنفيذ عمليا من حيث أثرها على الصناعة وجديرة بالثقة من حيث إسهامها في الأمن الجماعي . والسبب الثاني لاقتراح وتأييد عقد اجتماع على المستوى الوزاري هو المساعدة على تشجيع الانضمام العالمي إلى المعاهدة . وإنني ألاحظ ، بوصفي وافدا جديدا إلى هذا المؤتمر ، أن هناك جزءا كبيرا من العالم غير ممثل هنا ؛ وحتى بين الحكومات الممثلة هنا ، توجد دوائر مختلفة في بلدان مختلفة سيكون من اللازم توعيتها بخصوص المعاهدة . وهذا يعني أن أمامنا "مهمة إقناع" هامة لجعل هذه المعاهدة تحظى بالتأييد على أوسع نطاق ممكن بين الحكومات وعلى أشمل نطاق ممكن داخل الحكومات .

وبالطبع ، لا يقتصر الاشتراك في مداولات هذا المؤتمر على الدول الأعضاء فيه والبالغ عددها ٣٩ دولة . ولقد كان من دواعي سرورنا أن نرى أن المؤتمر قد وافق في ٣١ كانون الثاني/يناير ، على الطلبات التي قدمتها ٣٤ دولة للحصول على مركز مراقب . ولو كان ذلك العدد أكبر ، لكانت سعادتنا أشد ، خاصة ونحن نقترب من المرحلة النهائية للمفاوضات الخاصة باتفاقية متعددة الأطراف للأسلحة الكيميائية .

ومن الجلي أن أحد السبل الأكثر فعالية وجدوى لفهم أهداف اتفاقية مقبلة للأسلحة الكيميائية وما يترتب عليها من آثار سياسية وقانونية وعملية هو الاشتراك الفعلي في المفاوضات ذاتها . ولقد اغتنم هذه الفرصة من الناحية العملية عدد من الوفود المراقبة ، ولا سيما في مفاوضاتنا الخاصة باتفاقية الأسلحة الكيميائية . فالدول المراقبة تستطيع أن تشارك وهي تشارك بالفعل سواء عن طريق تقديم ورقات عمل أو عن طريق المداخلة الشفهية في أعمال اللجنة المخصصة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وأفرقتها العاملة . وسنقوم خلال سير المفاوضات التي تعقد في عام ١٩٩١ بتشجيع الدول غير الأعضاء على إبداء وجهات نظرها بشأن جوانب محددة من "النص المتداول" ذات أهمية لها كي يمكن بحثها بحثا تاما .

وثمة نهج آخر لتعزيز الطابع العالمي اعتبرته أستراليا نهجا معقولا قد تمثل في إجراء حوار جدي مع جيرانها في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ حول هذه المعاهدة وما تتضمنه من آثار عليهم . ولقد كان لي شرف حضور الحلقة الدراسية الاقليمية الثانية المناهضة للأسلحة الكيميائية التي عقدت في بريسباني في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ والتي استضافتها الحكومة الاسترالية . فقد اشتركت في هذه الحلقة ٢٣ دولة إقليمية من بينها ثلاث دول فقط ممثلة هنا في مؤتمر نزع السلاح ؛ وهي اندونيسيا وبورما ونحن أنفسنا . وقد تجلى بوضوح أن هناك فجوة كبيرة في فهم هذه المعاهدة

المعقدة والبعيدة المدى بين أولئك الذين يجلسون في هذه القاعة والذين يعرفون بالتفصيل مفاهيمها وأحكامها المحددة وبين أولئك المسؤولين الحكوميين المشغولين بأعمالهم في بلدان أخرى والذين ليسوا هنا ولكنهم سيكلّفون مع ذلك بالاضطلاع بالمقتضيات الادارية والتجارية الضخمة التي ستفرضها الاتفاقية .

عندما نطلب من الحكومات أن تقبل تلك المقتضيات علينا أن نبين بجلاء أننا نقدم في المقابل مزايا ملموسة تتعلق بالأمن . وهذا يعني ، في رأينا ، أن المفاهيم وترتيبات العمل المتضمنة في المعاهدة ، وخصوصا في مجال التحقق ، يجب ألا تكون موغلة في التفصيل ولا أن تتناول احتمالات نظرية إلى درجة عالية ، بحيث تعرِّض تلك المزايا للخطر . ففي نهاية الأمر ، لا يمكن للمعاهدة ، شأنها شأن جميع المعاهدات ، أن تربط أحدا إلا بحبال من ورق . فإن لم تتوافر بالارادة السياسية للالتزام بأحكامها ، عندئذ لا يمكن لآلياتها الداخلية أن تجبر الدول على الالتزام بسلوك صحيح . ولكن ، من الناحية الأخرى ، يمكن لمعاهدة متوازنة ومعقولة وواضحة أن ترسي قواعد وأن تمنح لجميع الأطراف المنضمة إليها الثقة بأن مزاياها المتعلقة بالأمن المعزز والأثر التجاري المتكافئ سوف تتحقق .

ولتحقيق هذا الأثر التجاري المتكافئ ، جدّت الحكومة الاسترالية في سعيها إلى التعاون مع الصناعة الكيميائية الدولية لا كشريك معنا هنا في المفاوضات ولكن كمورد مهتم بالأمر وله دراية واسعة به سيقع عليه قدر كبير من أثر هذه الاتفاقية . وهناك مثال حديث العهد للتبادلات المثمرة بين الحكومة والصناعة هو اجتماع نادي الصناعات الكيميائية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي عقد في بانكوك في كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ ، حيث استطاع زميل من الوزارة الاسترالية للشؤون الخارجية والتجارة الخارجية أن يقدم عرضا عن حالة مفاوضاتنا هنا . ومما يدعو إلى الاغتباط أيضا أن هذا المؤتمر قد أقام صلات أوثق مع الصناعة في العام الماضي . وهل لي أن أقول إننا نرحب أيما ترحيب بالأفكار التي قدمتها السويد هذا الصباح في الوثيقة CD/1053؟ إننا سنقوم ببحثها بعين العطف وعن كثب .

ومن جهتنا ، ستستمر الحكومة الاسترالية والصناعة الكيميائية الاسترالية في البحث عن فرص مواصلة هذا الحوار مع جيراننا على الصعيد الاقليمي كي تصبح جميع الدول في منطقتنا مستعدة تماما للانضمام إلى الاتفاقية المستكملة . وفي هذا السياق ، تعتزم الحكومة الاسترالية استضافة حلقة تدريبية للكيميائيين الاقليميين ستعقد في ملبورن في منتصف هذا العام ، وذلك بهدف تقديم ما يلزم من المعلومات الأساسية والتدريب إلى المستشارين التقنيين للحكومات الذين سيطلب منهم إكمال الاعلانات وتجميع البيانات التقنية . ونحن مدينون لزملائنا الفنلنديين من أجل النموذج الذي وضعوه ، وقمنا ، بدون خجل ، بتعديل عملهم بحيث يتوافق مع منطقتنا

ذاتها . هل لي أن أضيف هنا أننا نعجب بالأعمال التي تستمر الدكتورة روتيو وخبراؤها في تأديتها؟ وبالاقتران بالحلقة التدريبية التي ستعقد في ملبورن للكيميائيين الاقليميين ، نعتزم القيام بتفتيش اختباري متعدد الأطراف لمنشأة كيميائية موجودة هناك . ونحن نرحب باعتزام حكومتي فنزويلا ونيجيريا الشروع في ممارسات مماثلة تهدف إلى نشر الوعي بمزايا الاتفاقية وبمقتضياتها ، ونشجع الأعضاء الآخرين في هذا المؤتمر على الاضطلاع بممارسات مماثلة في مناطقهم باعتبار ذلك سبلا ملموسة لالتماس التأييد للاتفاقية المبرمة ولتعزيز الالتزام التام بها .

وقد عملت أستراليا أيضا على إقامة الهيكل الاداري الذي سيكون لازما حالما تصبح الاتفاقية نافذة . ولقد تبين لنا أن هذا ليس أمرا بسيطا مع وجود دستور اتحادي ولوائح تختلف حسب صدورها من الدولة أو من الحكومة المحلية . وأملا في أن تكون خبراتنا ربما ذات نفع للدول الأخرى ، طلبت من الأمانة أن توزع اليوم ، كوثيقة من وثائق المؤتمر برمز CD/1055 ، ورقة استراتيجية تعرض بإيجاز الطريقة التي تناولنا بها إنشاء أمانتنا الوطنية الخاصة باتفاقية الأسلحة الكيميائية ، ونحن نتطلع إلى الوثيقة التي أشار إليها سلفا زميلنا التشيكوسلوفاكي في وقت مبكر من هذا الصباح والتي ستقدم إلينا تفاصيل عن خبرات تشيكوسلوفاكيا في المجال ذاته .

ولد أُحرز خلال عام ١٩٩٠ ، برئاسة السفير هيلتنيوى القديرة ، تقدم حسن فيما يتعلق بتشذيب "النص المتداول" على نحو يجعل مضمونه أكثر اتساقا وإيجازا وأسهل قراءة . وكان هناك عائق رئيسي لعملية التشذيب ولاحراز تقدم جوهري في المفاوضات هو ضخامة عدد الحواشي غير المنسوبة إلى أي مصدر ، علما بأنه في حالات كثيرة أصبح اليوم مؤلفوها غير معروفين وعلّة وجودها غائبة عن البال بمرور سنوات التفاوض . وفي الماضي ، كان العرف المتبع في مؤتمر نزع السلاح ، حسب فهمي ، هو عدم نسبة الحواشي إلى مصادر ، أما الآن ، فإن حالة المفاوضات ، كما أعتقد ، قد بلغت حدا أصبح عنده من المفيد أن يكون في المقدور تعيين مصدري الحواشي لتسهيل حذفها عند عدم وجود مبرر لابقائها ، أو لمساعدتنا على فهم تفكير المؤلفين على نحو أكمل لكي يتسنى إيجاد حل عند انتهاء هذه المفاوضات . وموجز القول ، نحن نقترح أن تستخدم جميع الوفود أعمال الدورة الأولى لهذا العام في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية لتعيين الحواشي التي أدرجتها في "النص المتداول" وأن ترفعوها إلى الأمانة لتجميعها وتوزيعها على جميع المشتركين . وفي إمكان الأمانة أيضا المساعدة إذا استطاعت تعيين الحواشي القديمة بقدر ما تسمح لها سجلاتها أن تقوم بذلك . وينبغي أن تحذف الحواشي التي "لا يطالب" أحد بها . وما أن تنتهي هذه العملية ، سنكون في وضع أفضل كثيرا لكي نعالج على نحو أجدى مضمون الحواشي المنسوبة المتبقية .

وثمة مسالة أخرى تشغل بال الحكومة الاسترالية كثيرا هي أن أحكام المعاهدة المتصلة بتدمير الاسلحة الكيميائية الموجودة ينبغي أن تكفل وجود التزام صريح باتباع إجراءات من شانها أن تؤمن سلامة البيئة . ونحن نرى أن من الضروري إيضاح أحكام الاتفاقية بتفصيل حول هذه النقطة . وهذا يهم بصفة خاصة أستراليا ودول المحيط الهادئ بسبب تشغيل مرفق تدمير الاسلحة الكيميائية في جزيرة جونستون المرجانية . فإن أستراليا تؤيد أعمال هذا المرفق على أساس أن نطاقها مقصور على تدمير المخزونات الموجودة فيه حاليا وأن تشغيله يجري على نحو يتوافق توافقا تاما مع سلامة البيئة . وهذه مسالة يهتم بها رئيس وزراء أستراليا اهتماما مباشرا ويلتزم بها شخصيا التزاما راسخا .

وفي ضوء الاحكام الحالية "للنص المتداول" والسبل الكفيلة بإنهاء هذه المفاوضات في وقت مبكر ، تعتقد أستراليا أن التهديد الذي يشكله انتشار الاسلحة الكيميائية يتسع نطاقه للاسف وليس مقصورا على الشرق الاوسط . وهذا يؤكد إلحاح المهمة التي نواجهها ويضفي تاكيدا خاصا على شواغلنا المتعلقة بالامن والتي لا يمكن تلبيتها إلا باتفاقية متعددة الاطراف يمكن التحقق منها وتحظى بالتاييد على نطاق واسع . ويسرني أن أعلن اليوم أن أستراليا ستكون من الدول الموقعة الاصلية على اتفاقية من هذا القبيل .

وانتقل للتحدث بإيجاز عن البنود الاخرى المدرجة في جدول أعمالنا ، فاقول إن الحكومة الاسترالية تتطلع إلى إعادة تشكيل اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية في وقت مبكر . وثمة أعمال مفيدة يمكن القيام بها في إطار الولاية الحالية للجنة المذكورة . ونتمنى أن يتحقق الحظر الشامل للتجارب النووية في تاريخ مبكر وأن تصبح التجارب النووية أثرا من آثار الماضي . ولقد لاحظنا أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبدرجة أقل فرنسا قامت في السنوات الاخيرة بالحد من تجارب الاسلحة النووية . ونحن نعتبر ذلك خطوات في الاتجاه الصحيح . ونامل أن يستمر عدد التجارب النووية ونتائجها في التناقص .

إن وقف التجارب النووية هو أحد البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ذو الصلة بالهدف الاوسع المتمثل في عدم انتشار الاسلحة النووية . ومن دواعي قلقنا أن معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية التي تجسد قواعد عدم انتشار الاسلحة النووية لم يمكن استعراضها في أيلول/سبتمبر الماضي على نحو يفضي إلى وثيقة نهائية متفق عليها . ومع ذلك ، فإننا نرحب بالمراجعة الدقيقة التي أجريت ونامل أن نرى التوصيات المتفق عليها تطبق في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي غيرها من الهيئات . ونعتقد أن معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية قد أسهمت إسهاما هاما في السلم والامن الدوليين . كما أنها خدمت المصالح الامنية لمن تقيدوا بها . ونحن نرغب

في العمل مع آخرين بغية تحسين سير عملها في الفترة الممتدة حتى تاريخ المؤتمر الخاص بتمديدها في عام ١٩٩٥ . ونرى أن من الضروري أن تُظهر جميع الدول الأعضاء في المعاهدة بأعمالها وببياناتها أنها لا تحيد قيد أنملة عن التزاماتها بموجب المعاهدة وأن يجري تمديد المعاهدة على أساس مؤكد .

ونأمل أن تشهد السنوات الخمس القادمة التزاما أكبر من جميع الدول بعالم يخلو من انتشار الأسلحة النووية . وفي هذا الخصوص ، نرحب ترحيبا حارا بالبيانات التي أدلى بها مؤخرا رئيسا الأرجنتين والبرازيل .

ونحن نتطلع إلى إعادة تشكيل للجنة المعنية بالفضاء الخارجي في وقت مبكر ، وسنواصل العمل بكل طاقتنا وبالتعاون مع هذه اللجنة للنظر في كيفية تجنيب الفضاء الخارجي سباقا للتسلح . وسوف أتناول هذه المسألة وغيرها من المسائل المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في مداخلة تالية . وأخيرا أغتنم هذه الفرصة لكي ألاحظ أن مؤتمر نزع السلاح قد جاهد ، في السنوات المنصرمة منذ إنشائه في عام ١٩٧٨ ، في سبيل الوفاء بولايته العسيرة بوصفه الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد الذي أنشئ لوضع اتفاقات موثوق بها وقابلة للتطبيق بشأن ، تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وتأمل أستراليا أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الاسهام بقدر كبير في إقامة نظام عالمي معزز يعتمد على سيادة القانون ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ومع أن الكثير سيتوقف على نتائج حرب الخليج ، نعتقد أن لدينا هذا العام فرصة القيام بذلك عن طريق إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية .

الرئيس: أشكر ممثل استراليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ . وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا ، السفير ريتيير فون فاغنر .

السيد فون فاغنر (ألمانيا) (الكلمة بالانكليزية): لقد أبلغ عدد من البلدان مؤتمر نزع السلاح بنتائج الممارسات الوطنية للتفتيش بالتحدي بخصوص الأسلحة الكيميائية ، وضمنها هولندا وكندا والمملكة المتحدة وألمانيا . وقد استهدفت جميع هذه التمرينات اختبار الاجراءات التي قمنا بالفعل بإعدادها في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، لاستخلاص الدروس من الخبرات العملية ، وبالتالي ، المساهمة في استكمال نظام فعال للتفتيش بالتحدي عن طريق توفير فهم أفضل للمشاكل المطروحة . وقدمت كندا وهولندا مؤخرا جدا في الوثيقة CD/1052 تقريرا عن تفتيش اختباري بالتحدي أجرتاه بصورة مشتركة في قاعدة عسكرية في ألمانيا . وأود اليوم أن أعرض ، بالنيابة عن كل من المملكة المتحدة وألمانيا ، تقريرا عن تمرينين مشتركين للتفتيش بالتحدي بخصوص الأسلحة الكيميائية أُجريا في مرافق عسكرية . ويرد التقرير التفصيلي عن نتائج هذين التمرينين في الوثيقة CD/1056 - ورقة العمل CD/CW/WP.330 .

وفي ضوء الخبرة الضخمة التي اكتسبها كلا البلدين أثناء ممارساتهما الوطنية السابقة للتفتيش بالتحدي ، كان المستهدف من التمرينين المشتركين ، (تمرين واحد في كل بلد) إضفاء مزيد من الواقعية على مفهوم ممارسة التفتيش بالتحدي ، والعودة مرة أخرى إلى بحث الاستنتاجات التي توصلا إليها حتى الآن ، واستخلاص الدروس الأخرى التي يمكن الاستفادة منها . وقد أجري التمرين الأول في جمهورية ألمانيا الاتحادية في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٠ في قاعدة للقوات الجوية . وأجري التمرين تحت رقابة إنكليزية - ألمانية مشتركة ، بحيث قدمت المملكة المتحدة فريق التفتيش والمراقب التابع للدولة المتحدية ، وقدمت الجمهورية الاتحادية الفريق المحلي . وأجري التمرين الثاني في المملكة المتحدة في الفترة من ١٨ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ في مرفق لتخزين الذخائر . وأجري هذا التمرين أيضا تحت الرقابة المشتركة . غير أن الأدوار كانت معكوسة . وخلص البلدان إلى أن التمرينين أجريا بروح إيجابية جدا وتعاونية ، وأن عددا من الدروس قد استُخلص ، سواء بتأكيد الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الممارسات الوطنية للتفتيش بالتحدي لدى كل منهما ، أو بتقديم آراء ثاقبة ومنظورات جديدة بشأن موضوع التفتيش بالتحدي .

ومن ضمن الدروس الكثيرة المستخلصة ، التي تشمل مزيدا من الخبرات العملية في مجال أخذ العينات واستخدام المعدات مثل معدات الأشعة السينية والمعدات التحليلية المتنقلة ، والتي جرى ذكرها ومناقشتها بالتفصيل في التقرير ، دعوني أسلّط الضوء هنا على اثنين فقط من الاستنتاجات الأساسية التي تم التوصل إليهما . أولا ، أن التمرينين المشتركين قد أثبتا لكلا البلدين الأهمية القصوى لمفهوم التفتيش بالتحدي ، على أساس مهلة قصيرة للإخطار وكذلك إمكانية الوصول إلى أي مرفق مستهدف بالتحدي ، كوسيلة فعالة لردع التحايل على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وللتيقن من الامتثال لها . وثانيا ، إن التمرينين المشتركين قد دلّا مرة أخرى على أن المفتشين يستطيعون ، باستخدام أساليب الوصول المنظم على نحو يتسم بالفطنة والابتكار ، أن يحصلوا على المعلومات ذات الصلة التي ينشدونها ، في الوقت الذي تظل فيه المعلومات الحساسة غير المتصلة بالأسلحة الكيميائية محمية . ولقد ثبتت صحة هذا خصوصا لدى تطبيق المقترحات الخاصة بالوصول الانتقائي العشوائي التي عرضت بالتفصيل في ورقة المملكة المتحدة ، CD/1012 .

وسيجرى قريبا في ألمانيا متابعة سلسلة الممارسات الوطنية للتفتيش بالتحدي في موقع لمصنع كيميائي ، ونتوقع أن نكتسب منها فهما أفضل للمشاكل المتصلة بتطبيق عمليات التفتيش بالتحدي في الصناعة الكيميائية .

وأخيرا اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة كي أعرب عن امتناني لجميع السلطات العسكرية والمدنية للمملكة المتحدة التي اشتركت في التمرينين المشتركين للتفتيش بالتحدي لما أبدته من تعاون ودعم بالغين في إعداد هذين التمرينين وإجرائهما .

الآنسة موليسبي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية): بما أن هذه أول مرة آخذ فيها الكلمة تحت رئاستكم ، فهل لي أن أستهل كلمتي بتهنئتكم على توليكم رئاسة مؤتمرنا؟ فنحن جميعا ننتفع من قيادتكم الحكيمة .

لقد عرض سعادة سفير ألمانيا لتوه تقريرا عن تمرينين مشتركين للتفتيش الاختباري بالتحدي بخصوص الأسلحة الكيميائية أجرتهما ألمانيا والمملكة المتحدة (CD/1056) . وقد وصف سعادة السفير فون فاغنر هذا العمل التعاوني ببعض التفصيل . وسأبدي تعليقين فقط .

أولا ، أود أن أؤكد التعاون الممتاز بين المسؤولين الألمان والبريطانيين ، الذين قاموا بإجراء الاختبارين المشتركين . ونحن من جانبنا وجدنا أن العمل مع زملائنا الألمان قد أضفى بعدا إضافيا جليل القيمة على كلا الاختبارين .

ولعلكم تتذكرون أن المملكة المتحدة قامت قبل هذين الاختبارين المشتركين ، بإجراء ستة تفتيشات اختبارية وطنية بالتحدي ، قدمنا عنها تقريرا في الوثيقة CD/1012 . وقد وجدت السلطات في بلدي أن الخبرة المكتسبة من الاختبارين المشتركين بين ألمانيا والمملكة المتحدة تؤكد الاستنتاجات الأسبق عهدا التي استُخلصت من اختباراتنا الوطنية الخاصة سواء فيما يتعلق بالقيمة الجليلة للتفتيش بالتحدي كجزء من عملية التحقق أو فيما يتعلق بفعالية تقنيات الوصول المنظم . ولقد شدد السفير فون فاغنر بحق على هذا الجانب ، وإنني أؤيد ما قاله . ويبدو أن خبرتنا في هذا الخصوص كانت مماثلة سواء لخبرة شركائنا الألمان أو للخبرة ، التي جرى وصفها في التقرير عن التفتيش الاختباري المشترك بالتحدي الذي أجرته كندا وهولندا ، وهو التقرير الذي قدمه السفيران الموقران لهذين البلدين في ٣١ كانون الثاني/يناير .

الرئيس: أشكر ممثلة المملكة المتحدة على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل الكاميرون ، السفير نغوبيو .

السيد نغوبيو (الكاميرون) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر للفترة من ٢٢ كانون الثاني/يناير إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩١ ، وأن أشكركم على منحي فرصة أخذ الكلمة في هذا الحفل الجليل .

بفضل التحسن الملحوظ في العلاقات بين واشنطن وموسكو ، والتسارع المفاجئ للتاريخ في أوروبا الوسطى والشرقية ، ووميض الأمل في آسيا وغيرها من المناطق ، برغم نزاع الخليج ، وبفضل إحياء النزعة المتعددة الأطراف ، فإن أعمال المؤتمر تجري هذا العام في مناخ دولي رائع .

وهذا التحسن في المناخ الدولي ، الذي يقوم على الارادة السياسية لجميع الدول وعلى مراعاة المصالح المشروعة لكل مجموعة من الدول ، لا بد من أن يمكّن المجتمع الدولي ، وبخاصة مؤتمر نزع السلاح ، من إجراء بحث عميق لمختلف جوانب قضية نزع السلاح ، في وقت تلفت فيه غايات ومقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة انتباهنا إلى ما يقع علينا من واجب وقاية الاجيال المقبلة من ويلات الحرب .

وإن الكاميرون ، إذ يرحب بالتطور الايجابي والمشجع للمفاوضات بين القوتين العظميين وكذلك بالاتفاقات الهامة التي عقدت مؤخرا في باريس لكفالة الامن والسلم والتعاون في أوروبا ، يظل ملتزما بحزم بالمقاصد والمبادئ المعلنة في الميثاق ويعلق اهمية خاصة على نزع السلاح وعلى حفظ السلم .

وفي هذا الصدد ، يجدر أن نلاحظ مع الارتياح التدابير التي اتخذها مؤخرا مؤتمر نزع السلاح لتحسين سير أعماله والتي تضمنت تعديل المواد ٧ و٩ و٢٨ من النظام الداخلي .

ومن دواعي ارتياحنا أيضا أن المؤتمر قد قرر في جلسته العامة الاولى في عام ١٩٩١ ، استجابة لرغبات الاغلبية الساحقة من الدول ، أن يواصل النظر في المسالة المتعلقة بتحسين سير أعماله وزيادة فعاليته وأن يقدم تقريرا عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها السادسة والاربعين .

وفي الواقع ، من الاهمية بمكان أن يكون في وسع مؤتمر نزع السلاح ، الذي يظل محفل المجتمع الدولي المتعدد الاطراف الوحيد للمفاوضات الخاصة بنزع السلاح ، امتلاك الوسائل لكي يضطلع بولايته على نحو فعال ويكثف أعماله ويعتمد تدابير ملموسة بشأن المسائل المحددة ذات الاولوية والمتعلقة بنزع السلاح والمدرجة في جدول أعماله منذ سنوات ، وذلك وفقا لبرنامج العمل المبين في الفرع الثالث من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة . وعلى المؤتمر ، فضلا عن ذلك ، أن يعكس التشكيل الحالي للمجتمع الدولي بحيث تستطيع جميع العناصر فيه أن تسهم بقسطها في قضية السلام .

وعملا بالفقرتين ١٤ و١٥ من تقرير مؤتمر نزع السلاح (CD/1039) ، سيكشف المؤتمر مشاوراته بغية اتخاذ مقرر إيجابي في هذه الدورة بشأن توسيع عضوية المؤتمر بما لا يتجاوز أربع دول ، مع مراعاة ضرورة الحفاظ على التوازن في هذه العضوية ، وسيبلغ مقرره إلى الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها السادسة والاربعين .

إن الكاميرون يؤيد بقوة تصميم أعضاء المؤتمر على أن يحسموا على نحو سريع وعادل هذه المسالة المتعلقة بانضمام دول جديدة . وبالمثل ، نامل أن يستمر تشجيع مشاركة ومساهمة الدول غير الاعضاء في أعمال المؤتمر .

إن مسالة حظر التجارب النووية ترد في جدول أعمال المؤتمر عمليا منذ إنشائه . وهذه المسالة المعقدة تقع في صلب الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ، واضعا في اعتباره أن الحظر الشامل للتجارب النووية من شانه أن يضع حدا للتحسين النوعي للترسانات الموجودة وأن يساهم بصورة حاسمة في كبح سباق التسلح النووي .

وبرغم المفاوضات المكثفة والمضنية التي أجريت خلال المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار وأثناء المؤتمر الخاص بتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ ، لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن وضع صك قانوني يحظر إلى الأبد جميع التجارب النووية في جميع البيئات .

وبالنظر إلى أهمية هذه المسالة في عملية نزع السلاح ، وروابطها بمسالة تمديد أجل معاهدة عدم الانتشار ، وعلاقاتها بمشكلة اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتامين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، فإن من المهم أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح ، وفقا لقراري الجمعية العامة ٤٥/٤٩ و٤٥/٥١ من القيام في هذه الدورة بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية وتكليفها بمهمة مواصلة الأعمال التي بداها المؤتمر في عام ١٩٩٠ ، مع التركيز على البحث الموضوعي للمسائل المحددة والمترابطة التي يثيرها حظر التجارب ، بما في ذلك هيكل ونطاق الاتفاقية المقبلة لحظر التجارب وكذلك التحقق واحترام الالتزامات المتعهد بها بحرية .

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، تجدر الإشارة إلى أن التقرير الذي قدمه السفير هيلتنيوس ، رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، يوضح التقدم الملموس الذي أُحرز في إعداد مشروع الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية . إننا نهنئ هنا السفير هيلتنيوس على مساهمته الرائعة . فإن أهمية صك قانوني من هذا القبيل لتكريس وتنظيم منع استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة الكيميائية ، ولا سيما في ضوء الأحداث الجارية في الخليج ، ليست بحاجة إلى مزيد من التدليل . ولهذا السبب ، نأمل أن تبذل اللجنة المخصصة قصارى جهودها ، في ظل التوجيه المستنير للسفير باتسانوف ، للبت في المسائل السياسية والتقنية الشديدة التعقيد التي لا تزال معلقة ، وللتوصل إلى اتفاق بشأن مضمون هذه الاتفاقية الدولية التي طالما انتظرناها . وإن وفد الكاميرون ، الذي سيشارك هذا العام أيضا في أعمال اللجنة المخصصة سيسهم بقسطه المتواضع في البحث عن حلول وسط .

ومن المناسب في هذا المقام التاكيد على قيمة التجارب المتعلقة بتفتيش الأسلحة الكيميائية كتلك التي أجرتها هولندا وكندا بصورة مشتركة في القاعدة العسكرية الكندية في لاهر في ألمانيا . فمثل هذه التجارب تتيح إمكانية التحقق من إمكان تطبيق أحكام البروتوكول الخاص بإجراءات التفتيش ، كما تتيح إمكانية تعريف المشتركين بتقنيات تنفيذ الاتفاقية المقبلة وتعزيز التفاهم بين الدول .

ونأمل أن يكون المؤتمر في وضع يمكنه من إحراز تقدم ملموس في وضع اللمسات الأخيرة على النص النهائي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية . وبالمثل ، وبما أنه لا يوجد في المؤتمر أي اعتراض مبدئي على فكرة اتفاقية دولية تستهدف إعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها ، وذلك رغم كون المصاعب التي ينطوي عليها التوصل إلى نهج مشترك لا تزال ضخمة ، يأمل الكاميرون أن يكون في وسع أعضاء المؤتمر مضاعفة جهودهم لدراسة مختلف النهج المتوخاة بمزيد من العمق ، بغية تذليل الصعاب والتوصل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن وعقد ترتيبات دولية فعالة تستهدف أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

وثمة مسائل هامة أخرى مدرجة في جدول أعمال المؤتمر لدورة عام ١٩٩١ . وهي تتصل ، بوجه خاص ، بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، والأنواع والمنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل ، والأسلحة الاشعاعية ، والبرنامج الشامل لنزع السلاح .

وبالنسبة إلى جميع هذه المسائل الموضوعية التي تسترعي بحق اهتمام المجتمع الدولي في السعي إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة وفي تعزيز السلم والأمن والتنمية ، سيقوم وفد بلدي بتقديم مساهمته في الوقت المناسب ، سواء في إطار البيانات في الجلسة العامة أو أخيرا أثناء المشاورات في اللجان المخصصة .

الرئيس: أشكر ممثل الكاميرون على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي . وأعطي الكلمة الآن لممثل اندونيسيا ، السفير لوئيس .

السيد لوئيس (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية): بادئ ذي بدء ، دعوني أضم صوتي إلى المتحدثين السابقين مشيدا بالبيان البالغ الأهمية الذي أدلى به وزير خارجية جمهورية إيران الاسلامية ، السيد علي أكبر ولاياتي . إنني على ثقة من أن حضوره ورسالته سيعطيان زخما أكبر لمداولاتنا في المؤتمر .

سيدي الرئيس ، أود أن أعرب عن سروري لرؤيتكم ، كممثل بلد أقامت اندونيسيا معه دائما علاقات ممتازة ، تترأسون المؤتمر . وإنني لعلى ثقة من أننا سوف نحقق بقيادتكم تقدما عظيما في أعمالنا . وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أزجي الثناء لسلفكم الموقر ، الدكتور غيورغي شيريلا من رومانيا ، على الأسلوب الكفؤ جدا الذي وجّه به أعمالنا خلال الجزء الأخير من دورتنا للعام الماضي .

وإنني أتمنى كل التوفيق للزملاء الذين تركونا منذ آخر حديث وجهته إلى المؤتمر - السفير ريبي من استراليا ، والسفير كوستوف من بلغاريا والسفير سوجكا من بولندا ، والسفير آيت شعلال من الجزائر ، والسفير بيير موريل من فرنسا ، والسفير كوسين من يوغوسلافيا وأخيرا السفير بيتر ديتسي ، الذي كان سفير الجمهورية الديمقراطية الالمانية قبل التوحيد . وأعرب عن ترحيبي الحار بزملائنا الجدد ، سفراء يوغوسلافيا والجزائر وأستراليا وبلغاريا وبولندا . ونحن نتطلع إلى أن نعمل بالتعاون الوثيق معهم في المستقبل .

إذا كانت التغيرات الدولية المذهلة والمنقطعة النظير التي سيطرت على دورات المؤتمر في العام الماضي وفي عام ١٩٨٩ قد نوقشت على نطاق واسع ، فإنني أتجرأ على القول إن دورة المؤتمر هذه تنعقد خلال الحدث الدولي الأشد إزعاجا الذي يقع منذ الحرب العالمية الثانية . فلم تجابه قط أية دورة من دورات المؤتمر منذ أن أنشئ مأساة بشرية مثل الحرب في الخليج ، التي نسمع عنها بالفعل روايات عن الدمار والخوف والعذاب . واسمحوا لي في هذا الصدد أن أتطرق إلى أمور وثيقة الصلة بمداولاتنا في هذه الفترة بالتحديد ، وأن أشير إلى الظروف من وجهة نظر عضو في المؤتمر ينتمي إلى منطقة عانت كثيرا من شرور النزاعات والمنافسات على السلطة . وقبل كل شيء أعتقد أن المؤتمر قد زُوِّد بدليل مقنع على أهمية الدور الذي ينبغي له القيام به ، وذلك بأن يساهم في المساعي الدولية المبذولة من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وينبغي ألا تغيب عن ذهنه المهمة المنوطة به الا وهي مهمة التفاوض على تدابير لوقف سباق التسلح ولعكس مساره على الصعيد المتعدد الأطراف ، والعمل في سبيل نزع السلاح الشامل والكامل . فالدليل على الآثار المدمرة التي ترتبت على استعمال أسلحة التدمير الشامل والأسلحة النووية في الماضي ، والتي هي بالفعل ضخمة بما فيه الكفاية ، يضاعفه الآن دليل آخر من النزاع المسلح الحالي .

ولا يسعني إلا أن أتفق مع الأمين العام للأمم المتحدة الذي قال في رسالته ، قبل أيام قليلة ، إنه ينبغي مواصلة المساعي الرامية إلى نزع السلاح بخطى أسرع وعلى نحو أعم وأشمل ، كجزء من نظام موثوق به ومتسق يكفل أمنا غير منقوص للجميع . ولقد عبَّر عدد كبير من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح عن السعي الجماعي لأعضاء الأمم المتحدة كافة في سبيل إرساء أركان سلم وأمن دوليين دائمين عن طريق تدابير عملية لنزع السلاح . وفي الواقع ، إن السحب الداكنة الناتجة عن دخان الذخائر الصاعد في مكان بعيد عن هذه القاعة ينبغي أن تكون إشارة قوية لنا بضرورة التعجيل بمداولاتنا .

إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٥/٤٩ يناشد جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن "تشجع" المؤتمر على أن ينشئ من جديد في مستهل دورته لعام ١٩٩١

اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ، بهدف إجراء مفاوضات متعددة الاطراف بشأن معاهدة للوقف الكامل للتفجيرات التجريبية النووية . وتوصي الجمعية العامة بأن تكون اللجنة المخصصة شاملة لفريقين عاملين يعالجان المسألتين المترابطتين التاليتين: أولا ، محتويات المعاهدة ونطاقها ، وثانيا ، الامتثال والتحقق . كما أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥١/٤٥ يحث المؤتمر ، في جملة أمور ، بالاضافة إلى إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ، على أن يأخذ في الاعتبار التقدم الذي أحرزه فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، بما في ذلك الاعمال المتعلقة بالتبادل الروتيني للبيانات الموجيّة واستخدامها ، وغير ذلك من المبادرات أو التجارب ذات الصلة التي تقوم بها الدول فرادى أو جماعات .

ولقد اتخذت الجمعية العامة على مر السنين قرارات عديدة دعت فيها إلى حظر شامل للتجارب كي يتسنى تحقيق هدف إبرام معاهدة حظر شامل للتجارب النووية . واسمحوا لي أن أقول مرة أخرى ، برغم ما قد ترون أنه قول متسم بالتكرار ، إن ديباجتي معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وهما معاهدتان يلتزم بهما بلدي التزاما صارما ، تنصان على أن وقف جميع التفجيرات التجريبية للاسلحة النووية من جانب الدول كافة في جميع البيئات وإلى الابد هو هدف أساسي يتعين تحقيقه . ولقد كشف مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية الذي اختتم مؤخرا عن بعض العناصر التي قد تفيد أعمال المؤتمر في متابعة الهدف السابق ذكره . وبالنظر إلى هذه التطورات الحديثة العهد ، يكتسب المؤتمر في هذه الآونة زخما في مساعيه من أجل تحقيق حظر شامل للتجارب النووية .

وفي مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، ساد الرأي بأن مؤتمر التعديل قد أسفر عن التزام دولي أقوى بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وأبديت أيضا بعض الآراء البناءة منها اقتراح بضرورة إحالة الاقتراحات الخاصة بالتحقق والتي عرضت على مؤتمر التعديل ، بما في ذلك مشروع البروتوكول الذي اقترحه المشتركون في رعاية مؤتمر التعديل ، إلى مؤتمر نزع السلاح لاجراء المزيد من الدراسة . ومن المفيد لمداولاتنا في هذا المحفل أن يولى هذا المقترح الاعتبار الكافي .

إن الثقة بالجوانب التقنية للتحقق بوصفها عاملا محددا يمكن أن يحفز الدول الحائزة للاسلحة النووية على وقف تجارب الاسلحة النووية لها أهمية بالغة ، حسبما ألمح إلى ذلك عدد من الوفود أثناء مؤتمر التعديل . وكانت هناك أيضا حجج مقنعة كثيرة تدلل على أن التقنيات المتاحة للتحقق ، الوطنية منها والدولية ، تكفي لادامة بقاء معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وذُكر في مؤتمر التعديل أن الدليل العلمي يكفي لنظام يكفل التحقق من حظر التجارب النووية ، بالانتفاع بالوسائل التكنولوجية والعلمية المتاحة حاليا .

واشار عدد كبير من الوفود في مؤتمر التعديل إلى أن للرصد الاهتـــزازي دورا هاما يؤديه في نظام التحقق الخاص بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . ومـــع ذلك ، ساد اعتراف واسع النطاق بأن الرصد الاهتزازي قد لا يكون كافيا لغرض الثقة فـــي معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وفي هذا الصدد ، رحب بعض الوفـــود بالاقتراحات المختلفة التي قدمت في مؤتمر التعديل فيما يتعلق برصد الاشعاعـــات المنقولة جوا ، والمراقبة بواسطة التوابع الاصطناعية ، والتفتيش الموقعي ، وهـــي كلها تستحق المزيد من الدراسة . وجرى التاكيد أيضا أثناء مؤتمر التعديل على أهمية الاعمال التي يضطلع بها فريق الخبراء العلميين المعني بالاحداث الاهتزازية .

أما فيما يخص الجانب المؤسسي للنظام المتوخى للحظر الشامل للتجـــارب النووية ، فقد اقترح بعض المشتركين في مؤتمر التعديل أن يجري تقديم الاقتـــراح المتعلق بالتحقق إلى مؤتمر نزع السلاح كي يتسنى دراسته باستفاضة . ومن منظور أعمـــال مؤتمر نزع السلاح ، يعد هذا الاقتراح مشجعا ؛ إذ انه يقدم الدليل على أن الـــدول الاطراف في المعاهدة تعتبر مؤتمر نزع السلاح ، وبخاصة فريقه للخبراء العلمييـــن ، جديرا بتناول مسالة التحقق من حظر التجارب النووية . ومن ثم ، من الطبيعـــي أن يستانف مؤتمر نزع السلاح ويزيد الاعمال الموضوعية التي استهلها العام الماضي فـــي اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية بعزم ونشاط مجددين . وحيث أن مسالة حظـــر التجارب النووية أمر بالغ الاهمية للمؤتمر ، يتمنى وفد بلدي أن تسنح للمؤتمر فرصـــة تقييم الاعمال التي تم الاضطلاع بها في اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية بعـــد انتهاء دورة المؤتمر .

وبصدد إعداد نظام الحظر الشامل للتجارب النووية ، أود أن أؤكد إحدى أهـــم النقاط التي ذكرتها مجموعة الـ ٢١ أثناء دورة المؤتمر للعام الماضي . فقد جـــرى التشديد على أن نظاما كهذا للحظر الشامل للتجارب النووية ينبغي أن يتسم بعـــدم التمييز وبالشمول في طابعه بحيث يجتذب إليه الانضمام العالمي . وينبغي أن يتضمـــن نظاما للتحقق عاما من حيث تطبيقه وغير تمييزي من حيث طبيعته ويكفل للدول كافـــة إمكانية الوصول إليه على قدم المساواة . ويعتقد وفد بلدي أن نظاما لحظر التجـــارب يمنح أية دول حقوقا خاصة بها دون غيرها لمواصلة إجراء تجارب نووية سيثير حتمـــا الشك وعدم الثقة لدى الدول الاخرى التي لم تُمنح حقوقا مساوية .

وفيما يتعلق بالبند ٤ من جدول أعمالنا ، اسمحوا لي أن أبدأ بالقـــول إن الموقف الاساسي لوفد بلدي يظهر تماما في البيان الذي ألقاه مندوب البيرو الموقـــر نيابة عن مجموعة الـ ٢١ قبل أيام قليلة . ينبغي للاتفاقية المقبلة ، في المقـــام الاول ، إلى جانب حمايتها الصناعة الكيميائية المدنية وتشجيعها التعاون الدولي فـــي ميدان الاستخدامات السلمية للمواد الكيميائية ، أن تستهدف تحقيق التدمير الكامـــل

للترسانات القائمة وتحريم استخدام هذه الأسلحة البغيضة . ونظرا لما يشعر به المجتمع العالمي منذ زمن طويل من اشمئزاز نحو هذه الأسلحة ، وهو اشمئزاز يزيده اليوم التهديد باحتمال استخدام هذه الأسلحة في ساحة القتال خلال الحرب الدائرة رحاها ، فإن المؤتمر يواجه الآن المهمة التاريخية الحاسمة المتمثلة في وضع معاهدة تحظر استخدام هذه الأسلحة وحيازتها وإنتاجها واستحداثها .

تبقى بعض المسائل التي يتعين حلها كيما تعقد الاتفاقية . والمهمة الرئيسية في دورة المؤتمر الحالية ، فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، هي مهمة إيجاد حلول مبدئية لتلك المسائل القليلة التي لم يُتفق عليها بعد ، وفي الدرجة الأولى ، مسألة الانضمام العالمي . ولهذه الغاية ، يجب أن تنص الاتفاقية المقبلة على التدمير المنظم والكامل لجميع الأسلحة الكيميائية خلال فترة محددة . وينبغي معالجة الاهتمام المشروع بأمن الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة على نحو يكفل أن تنفيذ الاتفاقية لن يخلق أي اختلال جديد للتوازن قد يقوض اهتماماتها الأمنية . إن الدول التي لا تحوز أو لا تنوي أن تحوز أسلحة كيميائية لأغراضها العسكرية والدفاعية ، والتي تضم أغلبية الدول في الكرة الأرضية ، حسب اعتقادي ، ينبغي أن لا تكون في موقف من يُفاجأ ويجد ، في نهاية فترة التدمير ، أن دولا أطرافا معينة يباح لها الاحتفاظ بمخزوناتها من الأسلحة الكيميائية . وإن وفد بلدي سيجد من الصعب تأييد مشروع اتفاقية يسمح بوجود هذه الأسلحة . فالتكلفة السياسية للاعتراض في مرحلة لاحقة ستكون مرتفعة للغاية بالنسبة لبلد كبلدي ، احترم بمنتهى الدقة التزاماته بموجب أية معاهدة تتصل بنزع السلاح .

لقد أيدت اندونيسيا بثبات الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في سبيل الحفاظ على السلم والأمن على كلا الصعيدين الاقليمي والعالمي . ولهذا السبب ، استضافت حكومة جمهورية اندونيسيا الحلقة التدريبية الاقليمية للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح لآسيا والمحيط الهادئ التي عقدت في باندونغ في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ١٩٩١ . وقد جرت الدعوة إلى عقد الحلقة التدريبية ، بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ، بموجب الولاية التي حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٥١/٤٠ حاء . وغطى برنامج هذه الحلقة التدريبية مجموعة واسعة متنوعة من المواضيع ذات الأهمية الشديدة للعالم بأسره . وتشمل هذه المواضيع السلم والأمن في آسيا والمحيط الهادئ ، ونزع السلاح العالمي لتقوية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ، واتفاقية الأسلحة الكيميائية ، والجهود الاقليمية لنزع السلاح ، واقتراح بتعزيز نظام عدم الانتشار وتسوية النزاعات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وآمل أن تسهم نتائج هذه المداولات إسهاما كبيرا في فهم المنطقة لهذه المسائل ، وآمل على وجه التحديد أن تسهم أيضا في تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١/٤٠ حاء المتعلق بتعزيز برامج التدريب والخدمات الاستشارية على الصعيد الاقليمي في مجال نزع السلاح .

الرئيس: أشكر ممثل اندونيسيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل بيرو ، السفير دي ريفيرو .

السيد ريفيرو (بيرو) (الكلمة بالاصبانية): طلب وفد بلدي الكلمة هذا الصباح لتناول البند ١ من جدول الأعمال ، حظر التجارب النووية . فوفقا للاعلان الختامي للدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، يتسم هذا البند بأولوية عليا ، وهذه هي وجهة نظر بلدي منذ سنوات كثيرة . إن مؤتمر نزع السلاح هذا ، الذي يعتبر المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح ، يملك تفويضا من المجتمع الدولي لاجراء مفاوضات واقعية وموضوعية . وقد أشارت بيرو ثانية ، في هذه الهيئة بعينها ، في مناسبات كثيرة إلى الضرورة الملحة لبدء المفاوضات بغية التوصل ، في أقصر وقت ممكن ، إلى حظر كامل للتجارب النووية صالح لجميع البيئات ولجميع الأشكال . وأن كون مؤتمر نزع السلاح لم يستطع حتى الآن تحقيق هذا الطلب العادل ، الذي هو صدى للنداء الديمقراطي الصادر عن الأغلبية الساحقة من بلدان العالم وعن رجل الشارع ، إنما يثير الشك بشكل لا يقبل الجدل في الطبيعة الملزمة لهذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد الذي تلقى بتوافق الآراء ، في عام ١٩٧٨ ، ولاية واضحة ومؤكدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة للتفاوض على اتفاقات في مجال نزع السلاح بشأن مسائل ذات أهمية خاصة لوقف سباق التسلح النووي .

وليس هناك سبب وجيه لتبرير تأجيل بدء المفاوضات إلى ما لا نهاية . كما ليست الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح في وضع يسمح لها بأن تضحي بالمواقف المبدئية الراسخة الجذور والمبنية على المشاعر الديمقراطية لشعوبها ، بينما تنتظر طيب خاطر وفد أو وفدين .

إن بدء المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية لا يلزم الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، بالضرورة ، بإبرام معاهدة في غضون ستة أشهر أو سنة . فكما في مجال الأسلحة الكيميائية ، حيث لا يشك أحد في حسن نية الدول الممثلة هنا ، يمكن فعلا أن تستغرق المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية بضع سنوات للتوفيق بين المواقف التي لا تزال مختلفة فيما يتعلق بهيكل المعاهدة المقبلة ونطاقها . بيد أن وفد بلدي ينتابه القلق لاستمرار وجود قدر من عدم التساهل وعدم المرونة فيما يتعلق بمسألة لن تقبل بأي حال من الأحوال أيادي الدول الأعضاء بل تعرّض بالتأكيد للخطر تحقيق الأمل الذي يستند إلى القانون الدولي وإلى مطالب شعوب البلدان الأخرى والالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح .

في عام ١٩٩٠ ، انضمت بيرو إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في اللحظة الأخيرة والذي أتاح إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بالبند ١ من جدول الأعمال ، حظر

التجارب النووية . وفي هذه المناسبة ، اضطر وفد بلدي ، في الواقع ، مع الوفود الموقرة لمجموعة الـ ٢١ ، إلى إجراء تنازل كبير: فقد علّق مؤقتا موقفه الوارد في الوثيقة CD/829 ، والذي كان نتيجة قرار ناضج ومسؤول اتخذته المجموعة بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية . وأتاح هذا إجراء تبادل أوّلي للآراء تحت رئاسة السفير الموقر دونوواكي امتاز بإضفاء الطابع الواقعي على المناقشات . وأُجريت في الوقت ذاته مشاورات بشأن برنامج العمل للوصول إلى أفضل طريق لتيسير المسائل في هذا العام . وفي نهاية العملية ، كان وفد بلدي من بين الوفود التي انتابتها الدهشة لإحجام إحدى المجموعات عن إدراج إشارة قاطعة في التقرير الختامي للجنة المخصصة إلى إعادة إنشائها في بداية دورة ١٩٩١ . وبذلك ، اضطررنا إلى الموافقة على تقرير يُخفِق ، في نهاية الأمر ، مصير اللجنة المخصصة لنتيجة المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار ومؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية . وبذلك ، وجدت مجموعة الـ ٢١ نفسها مرة أخرى أمام أمر واقع وواجهت ، بالاضافة إلى التفاوض الفوري على معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، مشكلة إعادة إنشاء اللجنة المخصصة .

وقُدم خلال المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار عرض لاعادة إنشاء اللجنة المخصصة فورا كوسيلة لتجنب الالتزام ببدء المفاوضات فورا بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . ولم يتمكن المؤتمر الاستعراضي من اعتماد إعلان ختامي لهذا السبب بالذات . وشوهد وضع مماثل في مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية الذي لم يتمكن من التوصل إلى صيغة تتيح لنا إمكانية الاستجابة لتوقعات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وهي توقعات لها ما يبررها . وهكذا تسير الأمور ، ونجد أنفسنا في هذا المؤتمر مضطرين عمليا إلى عدم التفاوض ، إذ نفتقر إلى أي بديل غير تكرار العملية التي تمت في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ ، باختلاف واحد هو أنه في عام ١٩٩٥ - أي قريبا جدا - سيتعين على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تتخذ قرارا بشأن عدد السنوات التي ينبغي أن تستمر المعاهدة فيها نافذة المفعول . وفي هذا العام ، سيتعين علينا أن نقرر في الجمعية العامة المقبلة التاريخ الذي ينبغي أن يبدأ فيه عمل اللجنة التحضيرية لمؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار . وبسبب هذه القيود الزمنية بالضبط ، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يبذل جهدا استثنائيا لاتاحة إمكانية إجراء المفاوضات فورا .

وكما قلت من قبل ، لا يعني التفاوض إبرام معاهدة فورا . فالتفاوض - الولاية بالتفاوض - هو أولا وقبل كل شيء بادرة سياسية لاعادة تأكيد حسن النية في الامتثال للتعهدات الملتزم بها . وعندما تعهدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، في الفقرة ٣ من المادة الأولى من معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ، بمواصلة مفاوضاتهما بغية التوصل إلى حل لمشكلة وقف جميع التجارب الجوفية للأسلحة

النووية ، من الواضح انهما لم يستبعدا المفاوضات في المحافل المتعددة الاطراف ، وما لا يمكن الدفاع عنه حاليا هو عدم الرغبة في بدء مثل هذه المفاوضات حتى رغم كون وقف التجارب النووية لا يزال يعتبر هدفا طويل الاجل .

وفي هذا الصباح ، لا يسع وفد بلدي إلا أن يسجل عدم ارتياحه للعقبات الشديدة التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح في تنفيذ ولايته فيما يتعلق بالبند ١ من جدول الاعمال . ونظرا للحدود الزمنية الهامة التي تنتظرنا في السنوات القليلة المقبلة ، يبدي وفد بلدي استعداده في هذا العام ، وفي هذا العام فقط ، للانضمام إلى توافق الآراء المتعلق بالولاية التي اعتمدت في العام الماضي . ومع ذلك ، يعتقد وفد بلدي أن هذا الوضع الذي ينطوي على محادثات وليس على مفاوضات بشأن بند يتسم بالاولوية العليا لا يمكن أن يدوم في المستقبل . فمن الضروري إعداد ما يلزم لبدء المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في موعد اقصاه السنة القادمة ، أي سنة ١٩٩٣ ، إذا أراد هذا المؤتمر أن يشكل جزءا من نظام دولي جديد وأن يحتفظ بمركزه باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد .

ففي هذه الحياة ، كل شيء له نهاية ، ولا شيء ، لا شيء على الاطلاق ، يمكن أن يبقى بغير تغيير إلى ما لا نهاية .

الرئيس: بهذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم . هل يود أي ممثل آخر أن ياخذ الكلمة؟

وكما أعلنتُ عند افتتاح هذه الجلسة العامة ، ساعرض على المؤتمر الآن بعض المقررات المتعلقة بالترتيبات التنظيمية في إطار البنود ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٦ من جدول الاعمال لاجراء اللازم بشأنها . وسنباشر العمل بالترتيب الذي ترد به البنود في جدول أعمالنا . وبناء على ذلك ، سنبدأ بالبند ١ من جدول الاعمال ، المعنون "حظر التجارب النووية" . وفي هذا الصدد ، عممت الامانة اليوم مشروع مقرر بشأن إعادة إنشاء لجنة مخصصة لمعالجة هذا البند . ويرد مشروع المقرر في الوثيقة CD/WP.403 . فإذا لم يكن هناك اعتراض ، فإنني ساعتبر أن المؤتمر يعتمد مشروع المقرر هذا .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: أو الآن دعوة المؤتمر الى تعيين رئيس اللجنة المخصصة . لقد بلغني أنه تم التوصل الى توافق في الآراء حول تعيين سفير الهند السيد اندراجيت سينغ شادا ، رئيسا للجنة المخصصة . فهل اعتبر أن المؤتمر يقرر ذلك ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: اقدم الى السفير شادا ، نيابة عن المؤتمر تهانينا لتعيينه في هذه الوظيفة المرموقة كرئيس للجنة المخصصة . واتمنى له كل نجاح في تادية مسؤولياته الكبيرة .

وأود التذكير ، فيما يتعلق باعادة إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بالبند ١ ، أن سفير اليابان ، السيد دونواكي قد تقدم بكل كرم للمساعدة في عملية المشاورات غير الرسمية حول برنامج عمل اللجنة . وأعرب عن شكري للسفير دونواكي للمساعدة التي قدمها بهذا الصدد ، وإني متيقن من أن العمل الذي أنجزه بشأن هذا الموضوع سيكون ذا منفعة كبيرة للرئيس الجديد .

وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل الذي سيتكلم بصفته منسق مجموعة الـ ٢١ بشأن هذا البند .

السيد ريكوبيرو (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية): إن ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية هو البند الاكثر الحاحا في جدول أعمال هذا المؤتمر ، وهو متأخر جدا عن موعده . وان هذا المؤتمر ، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح ، له الدور الاساسي في المفاوضات لبلوغ هذا الهدف . وان ضرورة وجود معاهدة لحظر التجارب النووية ، قد تم التاكيد عليها تكرارا في وثائق متعددة اعتمدتها الامم المتحدة بالاجماع ، بما في ذلك الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح . وإن مجموعة الـ ٢١ قد أيدت بثبات حظر التجارب النووية وظلت تمنح الاولوية العليا لهذا الحظر ، كمساهمة هامة في هدف وقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه ، وتحقيق نزع السلاح النووي .

إن مجموعة الـ ٢١ ، انطلاقا من روح التوفيق والمرونة ، وبغية تيسير إنشاء لجنة مخصصة معنية بالبند ١ في مؤتمر نزع السلاح ، لم تعترض على اتخاذ الوثيقة CD/863 أساسا لولاية اللجنة عندما أنشئت هذه اللجنة في أواخر دورة عام ١٩٩٠ لمؤتمر نزع السلاح . وقد أُبدي هذا القبول دون اخلال بكون المجموعة لا تزال تفضل الولاية الواردة في الوثيقة CD/829 .

نحن نقبل أن تكون اللجنة المخصصة الآن قادرة على استئناف أعمالها . لكن ولايتها ما زالت دون توقعات مجموعة الـ ٢١ بكثير . وتوافق المجموعة ، بصورة استثنائية ، على الولاية الحالية ، ولكن هذه الموافقة لا تعني أنه ينبغي أن يكون من الجائز للجنة المخصصة أن تعمل الى ما لا نهاية على نفس الاساس . وتعتقد المجموعة أن ولاية بالتفاوض واضحة هي أمر ضروري لضمان ابرام معاهدة لحظر التجارب النووية ، معاهدة ستلعب دورا أساسيا في الاسهام في قضية نزع السلاح .

وينبغي التذكير بأن عقد معاهدة لحظر التجارب النووية كان متوخى في ديباجة معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ التي تضمنت هدف مواصلة المفاوضات "لتحقيق الوقف الأبدي لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية" .

وترغب مجموعة الـ ٢١ أن تسجل أنها تقبل ، لهذه السنة فقط ، إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية على أساس ولاية السنة الماضية ، وذلك بغية تمكين اللجنة المذكورة من مباشرة أعمالها في أقرب وقت ممكن . وهي تفعل ذلك ، على أن يكون من المفهوم أن نتائج أعمال اللجنة وولايتها سيعاد النظر فيهما في نهاية دورتنا .

اننا نقدر الجهود التي بذلها سفير اليابان السيد دونواكي ونود أن نهنىء سفير الهند السيد شادا ، على انتخابه لرئاسة اللجنة المخصصة هذا العام .

السيد شادا (الهند) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، أود ، في مستهل كلامي ، أن أقدم اليكم ، نيابة عن وفد بلدي ، أحر تهانينا لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال مرحلة حاسمة من أعماله ، وأن أعرب لكم عن أحسن تمنياتنا بالنجاح في المهمة التي تنتظركم . وأود أيضا ، أن انضم الى الذين تحدثوا من قبل ، لتقديم الشكر الى سيادة وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية ، لحديثه الباعث على التفكير والذي تشرفنا بالاستماع اليه في هذا الصباح .

إنه لشرف كبير لي ، حقا ، أن أكون موضع الثقة التي اعربتم عنها بانتخابي رئيسا للجنة المخصصة المعنية بالبند ١ من جدول الأعمال ، "حظر التجارب النووية" . وسأبذل جهدي بأقصى ما في قدرتي لمواصلة المهمة التي باشرها ، بكل جدارة ، السفير دونواكي ، خلال العام المنصرم ؛ وإنني واثق من انني استطيع الاعتماد في عملي هذا على تأييد وتعاون أعضاء مؤتمر نزع السلاح والأمانة على حد سواء . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق للسفير دونواكي الذي تراس بامتياز المراحل التأسيسية لأعمال اللجنة ، عقب إعادة إنشائها خلال العام المنصرم .

إن المهمة التي انيطت بهذه اللجنة تتسم باهمية كبيرة ، وفي الوقت نفسه ، بتعقيد شديد وتترتب عليها آثار سياسية بعيدة المدى . ويتبين ذلك بوضوح من الوقت الطويل الذي لزمنا للاتفاق بشأن الولاية الجديدة للجنة التي تمكنت من استئناف أعمالها بعد انقطاع طويل دام سبع سنوات . وإن كوننا قد تمكنا ، اخيرا ، من حل خلافاتنا ، يشهد ليس فقط على الاهمية التي يعلقها أعضاء مؤتمر نزع السلاح في هذه الآونة الحاسمة من العلاقات الدولية على استئناف الاعمال في هذا الميدان ، وانما أيضا ، على رغبة هؤلاء الاعضاء في التوفيق بين وجهات نظرهم . وآمل بصدق أن تظل نفس روح التوفيق والتعاون والمرونة التي ميزت المفاوضات بشأن الولاية تسود في المستقبل وأن تيسر انجاز مهمتنا .

إننا ، اذ اعدنا تشكيل هذه اللجنة في العام الماضي ، قد أعدنا تأكيد التزامنا بهدف الحظر الشامل للتجارب . وان بلوغ هذا الهدف سيتطلب عملاً متفانيا وعزما مجددا للتغلب على العوائق التي ما زالت موجودة . وسوف يتتبع جميع المخلصين لقضية نزع السلاح والسلم مداولاتنا بفائق الاهتمام ؛ وكلي أمل بعدم تخييب ظنهم .

الرئيس: أشكر ممثل الهند على البيان الذي أدلى به وعلى ما وجهه الّي من كلمات طيبة . هل يرغب أي عضو آخر في اخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا أرى أحدا .

سننتقل الآن الى النظر في البندين ٢ و٣ من جدول الاعمال . كما أخبرتكم في جلستنا العامة الأخيرة ، لقد تم التوصل الى توافق في الآراء حول ترتيب تنظيمي لتناول هذين البندين من بنود جدول الاعمال . وسوف اتبع الآن اجراء مماثلا للاجراء الذي استخدم في السنة الماضية لجعل التوافق في الآراء رسميا . ولذلك ، أعرض على المؤتمر النص التالي ليتخذ مقررا في هذا الشأن:

"يقرر مؤتمر نزع السلاح أن يجري عقد جلسات غير رسمية خلال دورته لعام ١٩٩١ بشأن جوهر البند ٢ من جدول الاعمال "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" ، والبند ٣ منه "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع المسائل المتصلة بذلك" ، وأن تظهر المناقشات التي تجري في تلك الجلسات غير الرسمية على النحو الواجب ، في التقرير السنوي للمؤتمر الى الجمعية العامة للامم المتحدة" .

وإن لم أسمع أي اعتراض ، فساعتبر أن المؤتمر يعتمد النص الذي قرأته توا .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: أود الآن أن انتقل الى موضوع آخر يتعلق بالجلسات غير الرسمية المقبلة . بموجب النظام الداخلي تقع على عاتق رئيس المؤتمر ، وفقا للمهام الاعتيادية المنوطة بأي رئيس مسؤولية ضمان أن المناقشات في الجلسات العامة أو الجلسات غير الرسمية تجري بصورة منظمة . وعليه ، أود إعلامكم بأنني بادرت بنفسي الى تحضير قائمة مواضيع بغية تيسير مناقشة منظمة في الجلسات غير الرسمية حول جوهر البندين ٢ و٣ من جدول الأعمال . وهذه القائمة هي قائمتي الخاصة ولذا ، فهي لا تلزم أي وفد . وبالاضافة الى ذلك ، من المفهوم أن الأعضاء الذين يرغبون في اثارة أي موضوع يتصل بهذين البندين من بنود جدول الأعمال يستطيعون أن يفعلوا ذلك ، وفقا للممارسة الاعتيادية المتبعة في المؤتمر . وسوف أقرأ عليكم الآن قائمة المواضيع هذه:

أولا ، فيما يتعلق بالبند ٢ من جدول الأعمال:

- تنفيذ الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للامم المتحدة ، المكرسة لنزع السلاح ، وذلك في ضوء الاتجاهات في العلاقات الدولية
- تقييم القوى المحركة لسباق التسلح النووي في ضوء التطورات الدولية الأخيرة
- سباق التسلح النووي بكل أوجهه النوعية ، وما يتصل بذلك من مسائل
- الصكوك الدولية الموجودة فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي
- العلاقة المتبادلة بين النظر على الصعيد الثنائي والنظر على الصعيد المتعدد الأطراف في وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ؛ المشاركة في المفاوضات من أجل وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ؛ الشروط الاساسية لمشاركة جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية في نزع السلاح النووي ؛ دور مؤتمر نزع السلاح
- المفاهيم الامنية المتعلقة بالأسلحة النووية بالنظر الى التطورات الأخيرة وفي ضوء النتائج العالمية للاتفاقات الموجودة والمتوخاة في مجال نزع السلاح والحد من الاسلحة
- دور الردع النووي في حفظ السلم الذي يسود منذ ٤٠ عاما: ضرورة السير بحذر وبالتدريج في تخفيف الاعتماد على الردع النووي
- المبادىء التي تحكم نزع السلاح النووي
- اقتراحات بشأن مراحل نزع السلاح النووي وتدابيره
- وقف انتاج مواد انشطارية لأغراض التسلح ، وتدابير للحيلولة دون أن تستخدم ثانية ، لأغراض التسلح ، المواد الانشطارية المحررة بتدابير نزع السلاح

- الاسلحة النووية البحرية ونزع السلاح النووي
- تدابير جانبية تهدف الى تعزيز ومواصلة عملية نزع السلاح النـــووي الجارية:

عدم انتشار القذائف وغيرها من وسائل ايصال الاسلحـــة النووية ، وعدم انتشار تكنولوجياتها ايضا

تدابير تعزيز الثقة التي تشجع على نزع السلاح النووي

- التحقيق فيما يتعلق باغراض الاتفاقات ونطاقها وطبيعتها المقترحات الموجودة .

ثانيا ، فيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الاعمال:

- استحالة الفصل بين المشاكل المتعلقة بمنع الحرب النووية والمشاكـــل التي يطرحها منع اية حرب
- تدابير ترمي الى استبعاد استخدام الاسلحة النووية ، وفي جملة أمور:

الفقرة ٥٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (مدونة للسلوك السلمي للدول في الشؤون الدولية يكون مـــن شانها الحيلولة دون استخدام الاسلحة النووية او التهديد باستخدامها)

اتفاقية دولية تحظر استعمال الاسلحة النووية او التهديد باستعمالهـا تحت أي ظرف من الظروف (النص المرفق بقرار الجمعية العامـــة ٧٦/٤٣ هاء المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨)

الحظر بشكل ملزم قانونا لاستعمال الاسلحة النووية

- تدابير لتعزيز الثقة ولمنع الازمات:

تدابير لتعزيز الثقة ولزيادة الانفتاح فيما يتعلق بالانشطـــة العسكرية ، بما في ذلك اتفاق متعدد الاطراف بشأن منع الاحـــداث العارضة في أعالي البحار

تدابير لمنع استخدام الاسلحة النووية الناشىء عن حادث او الجـــاري بغير اذن ولتجنب حالات الازمة وتدبر أمرها ، بما في ذلك انشاء مراكـز متعددة الاطراف للانذار النووي وللتحكم في الازمات

- تدابير لتيسير التحقق الدولي من الامتثال لاتفاقات الحد من الاسلحـــة ونزع السلاح
- معايير ومؤشرات للاوضاع العسكرية الدفاعية ؛ استراتيجيات ومبـــادىء عسكرية ؛ منع الهجمات الفجائية

الاتجاهات الجديدة في تكنولوجيا الاسلحة وتاثيرها في الامن وجهود نـزع السلاح .

هذه هي قائمة المواضيع التي أعددتها على مسؤوليتي الخاصة .

واعطي الآن الكلمة لممثل الهند ، السفير شادا ، ليتكلم بوصفه منسق مجموعة الـ ٢١ بشأن البند ٣ من جدول الاعمال .

السيد شادا (الهند) (الكلمة بالانكليزية): إن الاهمية التي توليها مجموعة الـ ٢١ للبند ٣ من جدول الاعمال - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي - معروفة جيدا ، وان آراء المجموعة مبينة فعلا في الوثائق CD/64 وCD/116 وCD/180 وCD/526 وCD/819 . ولقد قامت مجموعة الـ ٢١ ، التزاما بموقفها المتماسك ، بتقديم مشروع الولاية المضمن في الوثيقة CD/819/Rev.1 بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ . انها ولاية تظهر الوجهين الحاسمين لهذه المسالة الا وهما الاستعجال الذي تتطلبه المسالة المذكورة ، وضرورة تناولها في الاطار التفاوضي المتعدد الاطراف لمؤتمر نزع السلاح .

ان الجمعية العامة للامم المتحدة تطلب الى مؤتمر نزع السلاح ، في القرار ٦٣/٤٥ جيم الذي اعتمدته في دورتها الخامسة والاربعين ، أن يُنشىء لجنة مخصصة في بداية دورته لعام ١٩٩١ بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وأن يزودها بولاية مناسبة كي يتاح اجراء تحليل مرتب وعملي للكيفية التي يمكن بها للمؤتمر أن يساهم على افضل وجه في احراز تقدم بشأن هذه المسالة العاجلة . وتطلب الجمعية العامة للامم المتحدة ، الى جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية ، في القرار ٥٩/٤٥ دال الذي اعتمدته أيضا في دورتها الخامسة والاربعين أن توافق ، عن طريق اعلان مشترك ، على تجميد شامل للتسلح النووي ، يتضمن ، بالاضافة الى حظر شامل لتجارب الاسلحة النووية ولناقلاتها ، الوقف الكامل لانتاج المواد الانشطارية لاغراض صنع الاسلحة وذلك في اطار تدابير واجراءات التحقق المناسبة والفعالة . ولقد طلبت الجمعية العامة الى مؤتمر نزع السلاح عن طريق هذين القرارين اللذين احرزا تاييدا واسع النطاق ، أن يقدم اليها في دورتها السادسة والاربعين تقريرا عن تنفيذ هذين القرارين . وتعرب مجموعة الـ ٢١ عن اسفها لعدم التمكن حتى الآن من انشاء لجنة مخصصة لهذا البند وذلك رغم ما انجز من أعمال تمهيدية بشأن هذا الموضوع خلال السنوات السابقة .

ان مجموعة الـ ٢١ ، تمشيا مع المناقشات التي جرت حول هذا البند خلال السنوات السابقة ، وعلى نحو ما يظهر في تقرير مؤتمر نزع السلاح المضمن في الوثيقة CD/1039 ، هي مقتنعة بانه قد تم البرهان بصورة واسعة على ضرورة اجراء متعدد الاطراف مستعجل بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي يؤدي إلى اعتماد تدابير ملموسة . وفي رأيها أن المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن نزع السلاح النووي قد تاخرت عن موعدها كثيرا . وان المجموعة تحيط علما بالتقدم المحرز في المفاوضات الثنائية في المجال النووي وتتطلع إلى مزيد من التخفيضات في الترسانات

الاستراتيجية النووية في اطار عملية محادثات تخفيض الاسلحة الاستراتيجية . ولكن ، لا يمكن ابدا للمفاوضات الثنائية أن تحل محل البحث . المتعدد الاطراف الحقيقي عن تدابير نزع سلاح نووي قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي أو أن تلغي هذا البحث إن للدول كافة مصلحة حيوية في مفاوضات نزع السلاح النووي . فان وجود الاسلحة النووية وتطويرها كميا ونوعيا يهددان بصورة مباشرة واساسية المصالح الامنية الحيوية للدول الحائزة وغير الحائزة للاسلحة النووية على حد سواء . ومن المسلم به أن الاسلحة النووية تهدد البشرية وبقاء الحضارة أكبر تهديد .

. وتعزز الحالة الدولية الراهنة وتخفيف حدة التوترات بين الشرق والغرب الايمان بالطلب الذي ترفعه اغلبية ساحقة من المجتمع العالمي منذ وقت طويل ، لوقف سباق التسلح بكل أوجهه ولعكس اتجاهه ولاعتماد تدابير عاجلة لنزع السلاح النووي عن طريق برنامج محدد في الزمن لازالة الاسلحة النووية ازالة تامة .

ويشكل تكديس الاسلحة النووية تهديدا للامن ذاته الذي يسعى إلى حمايته . ففي العصر النووي ، يعتبر تحقيق الامن الجماعي من خلال نزع السلاح النووي المبدأ الصحيح الاوحد . وطالما يجري الاصرار على مبادىء الردع النووي ، لا يمكن وقف أو عكس اتجاه سباق للتسلح النووي يؤدي إلى زعزعة أكبر للامن وللاستقرار في العلاقات الدولية . ويضاف الى ذلك أن هذه المبادىء التي تعزى في نهاية الامر الى ارادة استخدام الاسلحة النووية لا يمكن أن تكون الاساس للحيلولة دون نشوب حرب نووية ، حرب ستؤثر في المشاركين فيها وفي غير المشاركين فيها الابرياء على حد سواء . وترغب المجموعة في اعادة تاكيد سريان قرار الجمعية العامة ١٦٥٣(د - ١٦) المؤرخ في عام ١٩٦١ والذي اعلنت فيه الجمعية العامة ، في جملة أمور ، أن استعمال الاسلحة النووية يعتبر مخالفا لقوانين الانسانية واجراما بحق المدنية .

وتقع على عاتق الدول الحائزة للاسلحة النووية مسؤولية خاصة في مهمة بلوغ هدف نزع السلاح النووي . ويجب على كل الدول الحائزة للاسلحة النووية مع مراعاة الاهتمامات الامنية للدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، أن تقبل الالتزام باتخاذ خطوات ايجابية وعملية نحو اعتماد وتنفيذ تدابير فعلية ترمي إلى تحقيق نزع السلاح النووي .

إن الادراك بأن الحرب النووية لا يمكن الانتصار فيها ويجب عدم خوضها يشكل خطوة هامة إلى الامام ينبغي أن تتمخض عن اجراءات عملية . وترد في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح مبادئ توجيهية لمؤتمر نزع السلاح لاتاحة طريقة فعالة وتكميلية في الاطار المتعدد

الأطراف . وتظل مجموعة الـ ٢١ ملتزمة التزاما راسخا بانفاذ أحكام هذه الفقـــرة ، وتعتقد بأن انشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح يعتبر أفضل وسيلة لتحقيق هـــذا الهدف . وتشدد مجموعة الـ ٢١ على أن استعدادها لقبول اطار الجلسات العامة غيـــر الرسمية لمناقشة هذا البند من جدول الأعمال خلال هذه السنة لا يخل بأي شكل من الاشكـال بموقفها المبدئي الموضح في الوثائـــق CD/64 و CD/116 و CD/180 و CD/526 و CD/819 و CD/819/Rev.1 . وتتوقع المجموعة حدوث تقدم هام بشأن مسالة انشاء لجنة مخصصـــة معنية بهذا البند من بنود جدول الأعمال خلال السنة المقبلة ، نظرا لما لهذا الموضوع من أهمية في جدول أعمال نزع السلاح على الصعيد العالمي .

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا ، السفير أوغادا ، بوصفـــه منسقا لمجموعة الـ ٢١ بشأن البند ٣ .

السيد أوغادا (كينيا)(الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، حيث انني آخذ الكلمة لأول مرة خلال فترة رئاستكم ، اسمحوا لي بأن أقدم اليكم أسمى التهانـــي للطريقة الفعالة التي وجهتم بها أعمال المؤتمر منذ بداية دورته لعام ١٩٩١ . وفـــي الوقت نفسه يود ايضا وفد بلدي أن يشكر سيادة الدكتور ولاياتي ، وزير خارجيـــة جمهورية ايران الاسلامية ، لما قدمه من بيان منير بشأن أزمة الخليج .

لقد طلبت الكلمة اليوم لأقدم بياناً نيابة عن مجموعة الـ ٢١ فيما يتعلـــق بالبند ٣ من جدول الأعمال "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع المسائل المتصلـــة بذلك" .

إن مجموعة الـ ٢١ تود الاعراب عن أسفها لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من إنشـــاء لجنة مخصصة معنية بالبند ٣ من جدول الأعمال .و لقد بينت المجموعة استعدادها لتبـادل وجهات النظر حول هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح أو في الجمعية العامة . ولكـــن ، لم توافق بعض الوفود على ذلك لان أولوياتها مختلفة على ما يبدو .

لست في حاجة الى التشديد على الاهمية التي توليها مجموعة الـ ٢١ لهذا البنـــد فالمجموعة تعتقد بأن الخطر الأعظم الذي يواجهه العالم هو خطر الدمار من جراء انـــدلاع حرب نووية وبالتالي فإن ازالة هذا الخطر هي في منتهى الالحاح والاستعجال . وتقع علـــى عاتق الدول الحائزة للاسلحة النووية المسؤولية الأولى عن تفادي حرب نووية ، ولكـــن للدول كافة مصلحة حيوية في التفاوض على تدابير منع حرب نووية نظرا لما سيكون لحـرب كهذه من آثار مفجعة على البشرية . وفي وقت يرجع الى عام ١٩٦١ ، اعلنت الجمعيـــة العامة في قرارها ١٦٥٣ (د ـ ١٦) أن استعمال الأسلحة النووية ، بالاضافة الى كونـــه

انتهاكا لميثاق الامم المتحدة ، يعتبر مخلا بقوانين الانسانية واجراما بحق المدنية . وعلى هذا الاساس ، أكد اعلان بلغراد ، المعتمد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ في المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، على منتهى الاستعجال الذي يتسم به تحقيق نزع السلاح النووي بازالة الاسلحة النووية إزالة تامة و"شدد على ضرورة ابرام اتفاق دولي يحرم استخدام الاسلحة النووية في أية ظروف" .

ويساور القلق جميع الوفود الموجودة هنا لان أي تقدم لم يمكن احرازه بشأن هذا البند منذ ادراجه كبند منفصل في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٣/٣٨ زاي .وخلال تلك الأعوام تسارع سباق التسلح مما ادى الى اتساع المخزونات من الاسلحة النووية وتركيب رؤوس حربية أكثر فتكا عليها .

ولقد طلبت الجمعية العامة للامم المتحدة تكراراً الى مؤتمر نزع السلاح أن يشرع على وجه الأولوية القصوى ، في مفاوضات بهدف التوصل الى اتفاق بشأن تدابير ملائمة وعملية لمنع نشوب حرب نووية ، وأن ينشىء لهذا الغرض لجنة مخصصة معنية بهذا الموضوع . وخلال دورة الجمعية العامة لعام ١٩٩٠ اعتمد قراران بشأن هذا الموضوع باغلبية ساحقة . وفي أحد هذين القرارين ، وهو القرار ٥٩/٤٥ باء المتعلق باتفاقية حظر استعمال الاسلحة النووية ، كررت الجمعية العامة الطلب المقدم الى مؤتمر نزع السلاح بأن يبدأ المفاوضات ، على سبيل الأولوية ، من أجل التوصل الى اتفاق بشأن اتفاقية دولية تحظر استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في أية ظروف ، متخذا كاساس لعمله مشروع الاتفاقية لحظر استعمال الاسلحة النووية المرفق بالقرار . ونظرا لما ينجم عن الحرب النووية من نتائج لا يمكن ازالتها ، من الواضح أن الحروب التقليدية لا يمكن بأي حال من الاحوال أن تكون شبيهة بحرب نووية لان الاسلحة النووية هي أسلحة تدمير شامل . والتذرع في هذا السياق ، بالميثاق لتبرير استعمال الاسلحة النووية أثناء ممارسة حق الدفاع عن النفس ، لا يمكن تبريره قطعا . وتظل مجموعة الـ ٢١ مقتنعة بأن أقصر طريق لازالة خطر حرب نووية هو ازالة الاسلحة النووية وبأنه ، ريثما يتحقق نزع السلاح النووي ينبغي حظر استعمال تلك الاسلحة أو التهديد باستعمالها . ولقد رحبت المجموعة المذكورة بالاعلان الذي صدر عن الرئيس ريغن والامين العام غورباتشيف في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، والقائل "إن الحرب النووية لا يمكن كسبها ويجب عدم خوضها ابدا" ، كما رحبت بتاكيد هذا الاعلان مرة أخرى في البيانات المشتركة التي صدرت في وقت لاحق . ولقد حان الأوان للاعراب عن هذا التصميم في التزام ملزم .

وتظل مجموعة الـ ٢١ ملتزمة بالموقف المعرب عنه في الوثيقة CD/515/Rev.5 المؤرخة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، والداعي الى انشاء لجنة مخصصة تمكن من النظر بدقة في كل الجوانب - القانونية والسياسية والتقنية والعسكرية - لكل المقترحات

المقدمة الى المؤتمر . وتعتقد المجموعة بان هذا النظر لن يسهم في فهم الموضوع فهماً افضل فحسب وانما سيمهد السبيل ايضا لمفاوضات من أجل اتفاق بشأن منع نشوب حرب نووية . ولا يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق المناقشات فقط في جلسات عامة أو غير رسمية . وبناء على ذلك تشعر المجموعة بخيبة الامل لانه رغم ما أُضفي على هذا الموضوع من طابع الاستعجال وما ابدته من مرونة ليس مؤتمر نزع السلاح قادرا على تادية ولايته الخاصة المبينة في الفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، ومع ذلك تعرب مجموعة الـ ٢١ عن استعدادها لمباشرة النظر في هذا البند في جلسات عامة غير رسمية ، آملة أن تدفع أهمية الموضوع اولئك الذين أعربوا عن تحفظات حول الولاية التي اقترحتها مجموعة الـ ٢١ الى اعادة النظر في موقفهم .

الرئيس: أشكر ممثل كينيا على البيان الذي أدلى به ، والكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة . هل توجد ملاحظات اضافية فيما يتعلق بالبندين ٢ و٣؟ يبدو أنه لا توجد .

أود أن أبلغكم بأن الجلسات غير الرسمية المشار إليها ، ستكرس بالتعاقب للبندين ٢ و٣ من جدول الاعمال . وسوف نعقد الجلسة غير الرسمية الاولى يوم الخميس في ٢١ شباط/فبراير مباشرة عقب الجلسة العامة التي ستعقد في ذلك اليوم . وكقاعدة عامة ، سنتناول بندا واحدا من بنود جدول الاعمال في الاسبوع ، علماً بانه اذا لم يتسن لنا الوقت ، لسبب من الاسباب ، للاستماع إلى جميع الذين سجلوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في يوم معين فسنواصل المناقشات في نهاية الجلسة العامة التالية ، ويمكن للاعضاء الذين يودون تسجيل أسمائهم في القائمة مقدما ، أن يفعلوا ذلك ، ولكن هذا ليس ضروريا .

وأود الآن أن أتطرق إلى البند ٤ من جدول الاعمال . لقد عممت الامانة أيضا اليوم مشروع مقرر مضمن في الوثيقة CD/WP.401 بشأن اعادة انشاء اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية . وأضع الآن الوثيقة CD/WP.401 أمام المؤتمر للبت فيها . وإذا لم أسمع أي اعتراض ، فساعتبر أن المؤتمر يعتمد مشروع المقرر هذا .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: أنتقل الآن إلى مسالة تعيين رئيس اللجنة المخصصة . أفهم أن ثمة اتفاقاً في الآراء بشأن تعيين الوزير سيرغي بتسانوف من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رئيسا للجنة المخصصة . أدعوكم إلى جعل هذا القرار رسميا .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: أود ، نيابة عن المؤتمر ، أن أتقدم بالتهاني إلى الوزير بتسانوف لتعيينه رئيسا لتلك الهيئة الفرعية . كما أتمنى له النجاح في تأدية مهامه في المفاوضات حول أحد البنود ذات الأولوية في جدول أعمالنا .

وأعطي الكلمة الآن لممثل بيرو بوصفه منسقا لمجموعة الـ ٢١ بشأن البند ٤ .

السيد كالديرون (بيرو) (الكلمة بالاسبانية): أود نيابة عن مجموعة الـ ٢١ أن أدلي بالبيان التالي المتعلق بإعادة انشاء اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية وبعد الاستئذان منكم ، سيدي الرئيس ، سوف أقرأ هذا البيان بالانكليزية ،

(تابع المتكلم بالانكليزية)

"في ٧ شباط/فبراير ١٩٩١ أدلت مجموعة الـ ٢١ ، ببيان يتعلق بولاية اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية . وأوضحت المجموعة موقفها فيما يتعلق بضرورة ادراج مسألة الحظر التام لاستخدام الاسلحة الكيميائية في ولاية اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية التي أعدنا انشاءها على التو . ولقد انضمت مجموعة الـ ٢١ في صباح هذا اليوم إلى التوافق في الآراء بشأن مشروع الولاية المقترح وذلك لضمان استئناف الاعمال الهامة للجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية بصورة عاجلة . ومع ذلك ، نأسف بشدة لكون ولاية اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية لا تشير بالتحديد إلى حظر استخدام الاسلحة الكيميائية . وتظل مجموعة الـ ٢١ تعتقد بأنه نظرا لكون مشروع الاتفاقية يشمل مسألة حظر الاستخدام ، فإن هذه المسألة يجب أن تظهر بوضوح في ولاية اللجنة المخصصة" .

السيد أنتيوخين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): سيدي الرئيس حيث أن وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يأخذ الكلمة لأول مرة في دورة مؤتمر نزع السلاح الحالية ، نود بادىء ذي بدء أن نعرب لكم عن ترحيبنا الصادق بتقلدكم هذا المنصب ذا المسؤولية . إن الوفد السوفياتي يعرفكم منذ وقت طويل ، فقد عملنا سوية في ميدان نزع السلاح المتعدد الاطراف ، وخلال الفترة التي انقضت منذ افتتاح هذه الدورة سنحت لنا الفرصة لكي نشهد بأنفسنا ، مرة أخرى ، المهارة والتصميم واللباقة التي أبديتموها في توجيه أعمال المؤتمر . وأود أن أؤكد لكم أن الوفد السوفياتي سيدعمكم كامل الدعم في أعمالكم . ونود ، في نفس الوقت ، أن نرحب برؤساء الوفود الجدد وهم: السفراء أ . سيميشي ؛ وب . أوسليفان ؛ وت . ديتشيف ؛ وت . توت ؛ ود . أ . بالجينيام ؛ ون . كالوفسكي . ونتمنى لهم النجاح في اضطلاعهم بمهامهم ذات المسؤولية ونرجو أيضا من وفود الجزائر ، واستراليا ، هنغاريا ، ومنغوليا ، وبولندا ، ورومانيا ، وفرنسا ، ويوغوسلافيا ، أن تبلغ أصدق تمنياتنا للسفراء م . أ . شعلال ؛ ود . ريس ؛ وي . فارغا ؛ ول . بايارت ؛ وب . سوجكا ؛ وج شيريلا ؛ وب . موريل ؛ وم . كوسين الذين عادوا إلى الوطن .

وفيما يتعلق بالمقرر الذي اتخذه المؤتمر توأ بإعادة انشاء اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية وتعيين رئيس الوفد السوفياتي ، س . ب . بتسانوف ، رئيسا للجنة خلال السنة القادمة ، يود وفد الاتحاد السوفياتي أن يعرب عن اعمق امتنانه لجميع الوفود لما ابدته من ثقة كبيرة فينا .

لقد طلب إلي السيد س . ب . بتسانوف أن ابلغكم بانه يعتبر هذا التعيين قبل كل شيء بمثابة اعتراف بالدور الذي يؤديه الاتحاد السوفياتي سواء في المحادثات التي تستهدف الحظر الشامل للاسلحة الكيميائية ، أو في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في ميادين أخرى من ميادين الحد من الاسلحة ونزع السلاح . وطلب إليَّ أن أؤكد لجميع الممثلين الموقرين أنه سيبذل قصارى جهوده لكي يكون عام ١٩٩١ عام تقدم كبير نحو اتخاذ قرار بشأن ما نعتبره أحد البنود الاشد الحاحا في جدول أعمال المؤتمر ، ألا وهو إنقاذ البشرية من خطر نشوب حرب كيميائية . وتؤكد الاحداث المفجعة التي تقع الآن في منطقة الخليج الفارسي ما تتسم به هذه المهمة من إلحاح . وقد استمع الوفد السوفياتي بدقة إلى البيان الموضوعي الذي أدلى به سيادة وزير خارجية جمهورية إيران الاسلامية ، الدكتور علي اكبر ولايتي . ان هذا البيان يتضمن عدداً من النقاط التي ينبغي لنا جميعا أن نوليها اهتماماً كبيراً . وبالإضافة إلى ذلك ، تبرهن حرب الخليج حسبما نراها اننا قد تأخرنا تأخراً كبيراً في وضع اتفاقية شاملة لحظر الاسلحة الكيميائية . وفي هذه الظروف ، من الواضح أن علينا جميعاً مرة اخرى إلقاء نظرة انتقادية على موقفنا الاساسي إزاء الاتفاقية ، واتخاذ القرارات السياسية اللازمة لضمان تأييد جميع المشتركين في المفاوضات للاتفاقية المقبلة تأييداً تاماً بدون تحفظ . هذا هو ضمان النجاح .

وللاسف سيكون رئيس اللجنة المخصصة ، سيرغي ب . بتسانوف ، غائبا عن جنيف حتى يوم الاثنين لاضطراره الى الاشتراك في مشاورات مقررة سابقا . ولقد طلب اليَّ أن أقول لكم نيابة عنه انه بغية تأدية مهامه كرئيس للجنة المخصصة تأدية فعالة ينوي التعاون على نطاق واسع مع جميع الوفود المعنية المشتركة في المحادثات ، سواء كانت أو لم تكن أعضاء في المؤتمر . والهدف المنشود من هذا التعاون ، في رأيه ، هو محاولة وضع الاسس التي ستسهم ، من جهة ، في التوصل الى حل وسط مقبول عموماً بشأن المسائل المتعلقة بمشروع الاتفاقية والتي لم يبت فيها ، حل وسط يعكس توازناً بين مصالح مختلف الاطراف في المفاوضات ، ومن جهة اخرى ، ستضمن فعالية الاتفاقية المقبلة وطابعها الشامل .

ونرى لزاما علينا أن نشير الى أن الظروف التي ساعدت على التوصل الى هذه المرحلة الهامة من المفاوضات لم تحدث عرضاً . فلقد ساهم فيها مساهمة شخصية كبيرة

ممثلو الدول الموقرون الذين عملوا كرؤساء سابقين للجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية . وأود بهذا الصدد الاشارة بصورة خاصة الى الرئيس السابق سفير السويد السيد هيلتينيوس ، الذي لعب بنظرته العملية للامور ، وانفتاحه وحدسه ، وعند الاقتضاء ، مثابرته ، دورا أساسيا خلال دورة اللجنة المخصصة لعام ١٩٩٠ في تحقيق نتائج هامة ينبغي لنا الآن الاستناد اليها للقيام بالانطلاقة الاخيرة نحو توقيع اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية .

وأود أن أخبركم أيضاً بأن ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى مؤتمر نزع السلاح قد تلقى تعليمات من حكومة بلده توضح أنه في حالة انتخابه رئيساً للجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية ، عليه أن يشجع المفاوضات بفعالية ، وأن يكرس اهتماماً خاصاً لايجاد حلول بشأن المسائل السياسية الرئيسية ، تساعد على إنجاز الاعمال المتعلقة بالاتفاقية المتعددة الاطراف .

وختاماً ، طلب مني سرغي . ب . بتسانوف أن أبلّغ المندوبين الكرام بأنه ، بموافقة امانة المؤتمر ، ستُعقد الجلسة الاولى للجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية يوم الثلاثاء القادم الموافق ١٩ شباط/فبراير ، في القاعة الخامسة ، وفي تمام الساعة ١٥/٠٠ .

الرئيس: أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه والكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة . هل يود أحد الاعضاء الآخرين التكلم بخصوص المقرر الذي اعتُمد على التو؟ لا أرى أحدا .

سوف نتناول الآن البند ٥ من جدول الاعمال . لقد وزعت الامانة الوثيقة CD/WP.402 التي تتضمن مشروع ولاية للجنة مخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي معاد إنشاؤها . وأنوي الآن أن أضع أمام المؤتمر مشروع الولاية المقترح للبت فيه . واذا لم أسمع أي اعتراض ، فسأعتبر أن المؤتمر يقرر اعتماد مشروع الولاية .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: أنتقل الآن إلى موضوع تعيين رئيس اللجنة المخصصة . بلغني أن هناك توافقاً في الآراء حول تعيين السيد غارسيا موريتان سفير الارجنتين ، رئيساً لتلك اللجنة . هل يمكنني ، اذن ، القيام بتسجيل هذا المقرر ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: أهنئ نيابة عن المؤتمر السفير غارسيا موريتان لتعيينه رئيساً للجنة المخصصة في إطار البند ٥ من جدول الاعمال . وأرفع إليه أفضل تمنياتنا النجاح في تادية المسؤوليات الهامة التي عين الآن للنهوض بها .

وأعطي الكلمة الآن لممثل السويد ، السفير هيلتينيوس ، بوصفه منسقاً لمجموعة الـ ٢١ بشأن البند ٥ .

السيد هيلتينيوس (السويد)(الكلمة بالانكليزية):أود ، أن أدلي بالبيان التالي نيابة عن مجموعة الـ ٢١ بشأن إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

لقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يوم ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، بأغلبية ساحقة وبمعارضة عضو واحد فقط ، القرار ٥٥/٤٥ ألف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وكررت التاكيد في هذا القرار على أن مؤتمر نزع السلاح ، بوصفه محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح ، له الدور الرئيسي في التفاوض بشأن عقد اتفاق متعدد الأطراف أو اتفاقات متعددة الأطراف ، حسب الاقتضاء ، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه . وطلبت الى مؤتمر نزع السلاح أن ينظر ، على سبيل الأولوية ، في هذه المسألة . وطلبت أيضا الى مؤتمر نزع السلاح أن يكثف نظره في مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبها ، تأسيسا على المجالات التي يتوفر بشأنها تلاق في وجهات النظر ، وآخذا في الاعتبار المقترحات والمبادرات ذات الصلة .

لقد نظرت اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، على مر السنين وبصورة موسعة ، في عدة مسائل قدمت إليها . وقد درست بالفعل وحددت ضرورة تعزيز النظام القانوني الواجب التطبيق على الفضاء الخارجي ، فضلا عن ضرورة الالتزام الدقيق بالاتفاقات الموجودة . ونظرت أيضا في تدابير اضافية وفي ضرورة اجراء مفاوضات دولية ملائمة وفقا لروح معاهدة الفضاء الخارجي . وتود مجموعة الـ ٢١ بهذا الصدد ، التذكير بالعدد الكبير من المقترحات الصادرة من كل المجموعات والمعروضة على مؤتمر نزع السلاح منذ أن باشرت اللجنة المخصصة التابعة له أعمالها في عام ١٩٨٥ ، وذلك على النحو المبين في الوثيقتين CD/908/Rev.1 وCD/OS/WP/28/Rev.1 . وبوجه خاص ، ترى مجموعة الـ ٢١ أن عدة مقترحات منها جاهزة لتناولها بتعمق وبتنظيم أكبر حيث أنها أحرزت درجة كبيرة من التاييد بين أغلبية أعضاء اللجنة .

وبناء على ذلك ، اقترحت مجموعة الـ ٢١ ، أن تناط باللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ولاية تفاوض في هذا العام . وبالتالي ، ينبغي للجنة في رأي المجموعة ، أن تركز على مقترحات معينة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وأن تواصل تعزيز المجالات التي يتوفر بشأنها تلاق في وجهات النظر بهدف اجراء مفاوضات ترمي إلى ابرام اتفاق أو اتفاقات حسبما هو مناسب ، لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه . ولكن مما يؤسف مجموعة الـ ٢١ أنه لم

يكن من الممكن تحسين الولاية المحددة في السنوات السابقة تحسينا كافيا بسبب معارضة بعض الوفود قبول مثل هذا التغيير .

وبغية تيسير استئناف الاعمال السريع قررت مجموعة الـ ٢١ الموافقة على الولاية ذاتها كما كانت من قبل . وهذا برهان جديد على مرونة المجموعة وحسن نيتها . ونامل أن تستجيب الوفود الاخرى استجابة بناءة الى هذا الموقف ، وأن توافق على اتباع نهج يركز تركيزا أكبر على المسائل ذات الصلة بالموضوع لكي نتمكن من السير قدما في مجالات توجد بشانها امكانيات للتوصل الى اتفاق . وتعتقد المجموعة بانه ينبغي تفادي كل تاخير لاعمال اللجنة ، نظرا للضرورة الملحة لتناول هذا البند الهام من جدول الاعمال . وترى مجموعة الـ ٢١ انه ينبغي للجنة المخصصة ، اذن أن تباشر أعمالها على الفور ، بغية احراز تقدم وتحقيق نتائج ايجابية . وتامل المجموعة أن يحدث تقدم هام بشان مسالة الولاية في المستقبل القريب .

وقبل أن اختم كلمتي ، أود أن انتهز هذه الفرصة لاقدم التهاني الى سفير الارجنتين ، السيد غارسيا موريتان ، لتعيينه رئيسا للجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي . إن خبرته ومهارته الدبلوماسية تضمنان أن اللجنة ستكون في أيد كفؤة جدا ، وإنني واثق من أنها ستحرز تقدما كبيرا بتوجيهه .

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا بوصفه منسقا للمجموعة الغربية بشان هذا البند .

السيد بيزنسينو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس ، هذه هي المرة الاولى التي أتشرف فيها باخذ الكلمة في هذا المحفل ، ولذلك ، أود بادىء ذي بدء أن اقدم اليكم نيابة عن وفد بلدي ، أسمى آيات التهاني للاسلوب الذي اتبعتموه كرئيس لمؤتمرنا خلال هذه الاسابيع الاربعة الاولى الهامة من الدورة السنوية .

وأود ، نيابة عن مجموعة البلدان الغربية ، أن أعرب عن ارتياحنا لإعادة انشاء اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، ولقيام المؤتمر بإقرار نفس الولاية التي كانت للجنة في السابق . إن قراءة لتقرير اللجنة المخصصة تكفي لإقناع المرء بانه يتعين على اللجنة أن تواصل تحليلها المتعمق لكل المسائل المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، وذلك بغية التوفيق بين المواقف ازاء المفاهيم الاساسية ، وهو أمر ضروري لتوخي التفاوض بشان تدابير في هذا الميدان . ولقد بينت التجربة أن الولاية الحالية للجنة المخصصة واسعة ومرنة بما فيه الكفاية لتمكين جميع الوفود المعنية من الاسهام في هذا البحث المشترك ، بما في

ذلك النظر في الاقتراحات الجديدة . ونود أن نعرب عن شكرنا للمجموعات الاخرى ولاعضاء المؤتمر الآخرين على ما بذلوه من جهود أدت إلى اعتماد هذا المقرر . ونأمل أن تمكن روح الواقعية اللجنة من الشروع في أعمالها الموضوعية دون مزيد من التأخير . وأخيرا ، أود أن أتقدم بالتهاني الى سعادة السيد غارسيا موريتان ، ممثل الارجنتين ، لانتخابه رئيسا للجنة المخصصة . ان مهارته الدبلوماسية والاهتمام المعروف لبلده بهذا البند من بنود جدول الاعمال كليهما يجعلاننا واثقين من امكانيات هذه الدورة .

الرئيس: أشكر ممثل فرنسا على البيان الذي ادلى به والكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئاسة . واعطي الكلمة الآن لممثل الارجنتين ، السفير موريتان .

السيد غارسيا موريتان (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية): أود ، في هذه المرحلة الاخيرة من رئاستكم ، أن أعرب لكم عن تقدير وفد بلدي لما أنجزتموه من مهمة هامة في مستهل دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩١ . إن المقررات المعتمدة في صباح هذا اليوم لتبرهن بوضوح على مهارتكم الدبلوماسية وعلى ما بذلتموه من جهد لجعل أعمالنا تنطلق انطلاقة جيدة . وأود ، بهذا الصدد ، أن أعرب عن تقديري للثقة الموضوعة في وفد بلدي من خلال تعيينه لرئاسة اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، كما أود أن أعرب عن شكري للذين تقدموا إليّ بالتهاني . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لاشكر السيد شانون سفير كندا على ما أنجزه من أعمال في عام ١٩٩٠ بوصفه رئيسا للجنة المخصصة ، والامانة على ما وفرته من دعم هام خلال فترة رئاسته .

الرئيس: أشكر ممثل الارجنتين على البيان الذي ادلى به والكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئاسة . هل يود أي عضو آخر الاشارة الى المقرر الذي اتخذناه على التو؟ اعطي الكلمة الآن لممثل الصين ، السفير هو جيتونغ .

السيد هو (الصين) (الكلمة بالصينية): أود أن أقول بضع كلمات بعد أن استمعت اليوم الى العديد من البيانات المثيرة للاهتمام وساتوخى الايجاز .

يسعدني جدا أن اتكلم لأول مرة هذه السنة في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح . واسمحوا لي ، بادىء ذي بدء ، أن اقدم ، نيابة عن الوفد الصيني ، تهانينا لكم ، بوصفكم الممثل الموقر لسري لانكا الصديقة ، لكونكم أول رئيس للدورة ، وللطريقة الممتازة التي أنجزتم بها المهمة الهامة المتمثلة في استهلال أعمال هذه الدورة . وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لاعرب عن تقديرنا للسفير كوماتينا ، الامين العام لمؤتمر نزع السلاح ، وللسفير بيراساتيغي ، نائب الامين العام للمؤتمر .

لقد استمعنا ببالغ الاهتمام الى البيان الذي أدلى به سيادة السيد علي أكبر ولاياتي ، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية .

منذ شهر آب/أغسطس الماضي ، تغيّر رؤساء عدد من الوفود . وانتهز هذه الفرصة لأرحب بكل حرارة بالسفراء الجدد ، وهم سفير الجزائر السيد سميشي ، وسفير استراليا السيد أوسوليفان ، وسفير بلغاريا السيد ديتشيف ، وسفير هنغاريا السيد توت ، وسفير منغوليا السيد بالجينيام ، وسفير يوغوسلافيا السيد كالوفسكي . وأتمنى لهؤلاء الزملاء الجدد كل نجاح في أعمالهم واتطلع الى اقامة تعاون وديّ معهم . وأود ، في الوقت نفسه ، أن أعرب للسفراء الذين غادروا ، وهم السفير شعلال ، والسفير ديتزي ، والسفير كوسين ، والسفير ريس ، والسفير سوجكا ، والسفير موريل ، عن افتقادنا الكبير لهم وأتمنى لهم كل النجاح .

سيدي الرئيس ، لقد تحقق بتوجيهكم المقتدر تقدم جديد مطرد في أعمال المؤتمر . فبالإضافة إلى لجان مخصصة اخرى ، تم اليوم إعادة إنشاء اللجان المخصصة لحظر التجارب النووية ، وللأسلحة الكيميائية ، وللفضاء الخارجي . وتم اتخاذ مقررات جديدة بشأن بنود هامة في جدول الأعمال مثل نزع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية . وأود ، بهذا الصدد ، أن اقدم التهاني إليكم وإلى المؤتمر . واقدم أيضا تهانينا إلى السيد شادا سفير الهند ، والسيد بتسانوف رئيس الوفد السوفياتي ، والسيد موريتان سفير الأرجنتين لتعيينهم رؤساء للجان الثلاث . نحن مقتنعون بأنهم بمهاراتهم الممتازة وخبرتهم الفنية سيقودون تلك اللجان إلى تحقيق انجازات جديدة . وأود هنا أن أؤكد لهم ولأعضاء مكتب المؤتمر على السواء تعاون الوفد الصيني الوثيق . وأود ، في الوقت نفسه ، أن أعرب مرة اخرى ، عن شكرنا للسفير دونوواكي والسفير هلتينيوس والسفير شانون ، رؤساء تلك اللجان المخصصة الثلاث في عام ١٩٩٠ ، ولمعاونيهم ، على ما أنجزوه من أعمال ومساهمات ممتازة .

إن مواقف الوفد الصيني المبدئية إزاء حظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ، ومنع نشوب حرب نووية ، والأسلحة الكيميائية ، والفضاء الخارجي ، بما في ذلك موقفنا إزاء ولاية تلك اللجان المخصصة ، هي مواقف ثابتة ومعروفة للجميع ، ولذلك لن افيض فيها . وأود التأكيد هنا على ان تحرير العالم من الأسلحة الكيميائية هو الهدف المشترك الذي تعزّه وتنشده شعوب العالم قاطبة . ويشكل اختتام المفاوضات بشأن اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية حظرا كاملا ولتدميرها تماما ، مهمة هامة عهد بها المجتمع الدولي الى مؤتمر نزع السلاح . ولقد برهنت التطورات الحالية

في الوضع الدولي ، مرة اخرى ، الاهمية والضرورة الماسة لانجاز هذه المهمة التاريخية في وقت مبكر . ويود الوفد الصيني أن يكرر أن مفتاح نجاح مفاوضاتنا بشأن اتفاقية متعلقة بالاسلحة الكيميائية يتمثل في الالتزام القوي بالهدف الاساسي الا وهو الحظر الكامل للاسلحة الكيميائية وتدميرها التام . وطبيعي أن ذلك يشتمل على حظر استعمال الاسلحة الكيميائية حظرا غير مشروط وعلى التدمير الكامل لجميع الاسلحة الكيميائية . هذا هو الاساس المشترك لكامل عملية التفاوض . ونحن متيقنون من اننا سنبلغ هدفنا بالتاكيد طالما تقيدت كل الاطراف في المفاوضات بهذا الالتزام باجراء مفاوضات جدية وواقعية ، وطالما برهنت كليا عن ارادتها السياسية .

ان هدف الصين المحدد هو العمل بنشاط من أجل ابرام مثل هذه الاتفاقية في وقت مبكر . وسيستمر الوفد الصيني ، كما هي الحال دائما ، في التعاون مع الوفود الاخرى بطريقة بناءة وجدية في جهودنا المشتركة من أجل التوصل الى ابرام اتفاقية في وقت مبكر بشأن حظر الاسلحة الكيميائية حظرا كاملا وتدميرها تماما .

الرئيس: أشكر ممثل الصين على البيان الذي أدلى به والكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة .

ونظرا لعدم وجود متكلمين آخرين بشأن هذا الموضوع ، اقترح الآن العودة الى تناول البند ٦ من جدول الاعمال . انكم تذكرون أن المؤتمر قرر في جلستنا العامة ٥٧٨ إعادة انشاء اللجنة المخصصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتامين الدول غير الحائزة للاسلحة النووية من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها . وقد جرت مشاورات بشأن تعيين رئيس للجنة المخصصة ، ويسرني أن أعلمكم بانه يبدو الآن ان ثمة توافقا في الآراء بشأن ترشيح السيد جوراج كراليك سفير الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية لهذا المنصب . وأدعو الآن المؤتمر إلى اتخاذ اجراء بهذا الصدد بتعيين السيد كراليك رئيسا للجنة المخصصة .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: أتقدم إلى السفير كراليك بتهاني المؤتمر لتعيينه رئيسا للهيئة الفرعية التي اعيد انشاؤها في اطار البند ٦ من جدول الاعمال ، واتمنى له كما تمنيت للزملاء الآخرين الذين عينوا لتادية مسؤوليات مماثلة ، أتمّ النجاح في تادية مهامه كرئيس للجنة المخصصة .

لقد اتفقنا بالاجراءات التي اتخذناها اليوم بشأن مسائل تنظيمية ، على الترتيبات المتعلقة بأغلبية البنود المدرجة في جدول أعمالنا باستثناء البند ٨ من

جدول الاعمال المعنون "البرنامج الشامل لنزع السلاح" . وكما تعلمون ، لا يوجد توافق في الآراء حاليا بشأن إعادة انشاء اللجنة المخصصة . ولقد ابلغتكم خلال جلستنا العامة الاخيرة انه ، في حالة عدم وجود اتفاق بشأن بند معين من جدول الاعمال ، سأحاول وفقا لما ورد في الفقرة ٥ (د) من الوثيقة CD/1036 ، تعيين منسق خاص يتولى مهمة السعي للتوصل إلى توافق في الآراء حول ترتيب تنظيمي ملائم بالنسبة الى ذلك البند من جدول الاعمال . ولكن ، للاسف ، لم تسفر المشاورات التي اجريتها عن اية نتائج حتى الآن ، وستقع ، بالتالي ، على عاتق خلفي مهمة مواصلة الجهود بهذا الخصوص .

لقد أصبحنا الآن ، بفضل القرارات التي اتخذناها اليوم ، في موقف يمكننا من مباشرة العمل الموضوعي في الهيئات الفرعية التابعة للمؤتمر . ولقد بلغني من الامانة أن الرئيس القادم ينوي عقد اجتماع لرؤساء الهيئات الفرعية لاستعراض الجدول الزمني الاسبوعي ومتطلبات التوقيت لكل لجنة مخصصة كي نتمكن من استخدام الموارد المخصصة لنا بأكثر الاساليب فعالية . وعلى هذا الاساس سيوزع ، لعلم الاعضاء جدول زمني اسبوعي يوضع في صناديق البريد المخصصة للوفود .

وأود أن أبلغكم أن ممثل هنغاريا كلمني بشأن امكانية عقد جلسة عامة اضافية يوم الاربعاء الموافق ٢٠ شباط/فبراير . كما أشار هذا الموضوع مع منسقي المجموعات . والسبب الداعي إلى تقديم هذا الطلب هو الزيارة التي سيقوم بها لجنيف سيادة وزير خارجية هنغاريا الذي يرغب في توجيه كلمة إلى المؤتمر في اليوم المذكور . ولقد قمت باستشارة المنسقين ، واستنادا إلى الآراء التي أعربوا عنها أبلغت ممثل هنغاريا ، انه يسعد المؤتمر الاستماع إلى بيان وزير خارجية بلده . وعقب مناقشة الامر معه ، اتضح أنه لا يمكن عقد الجلسة العامة الاضافية يوم الثلاثاء الموافق ١٩ شباط/فبراير نظرا لانشغال الوزير بالتزامات سابقة . فاتفقنا ، بناء على ذلك ، على أن تعقد الجلسة العامة الاضافية يوم الاربعاء الموافق ٢٠ شباط/فبراير ، في الساعة ١٠/٠٠ . وبطبيعة الحال ، من المفهوم أن هذه التوصية التي أتقدم بها إلى الجلسة العامة لا تشكل سابقة لعقد جلسات في أيام غير أيام الخميس أو الثلاثاء . وإن لم أسمع أي اعتراض ، فسأعتبر أن المؤتمر يوافق على الترتيب المقترح .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: لا توجد مواضيع اخرى تعرض على المؤتمر للنظر فيها اليوم . لذلك اسمحوا لي أن أدلي ببيان ختامي بصفتي رئيسا للمؤتمر .

لقد بدأنا دورتنا لعام ١٩٩١ في ظل ظروف لم يسبق لها مثيل على المسرح الدولي . ومما يدعو الى السخرية أن بعض هذه الظروف ينذر بالخطر في حين ان بعضها الآخر يبشر بامكانيات ايجابية عظيمة . ولقد كان جوهر الرسالة التي وجهها اليكم رئيس بلدي والتي تشرفت بنقلها اليكم خلال جلستنا العامة الاولى ، أنه يجب علينا أن نعزز الى أقصى حد الأوجه الايجابية ، بينما نقلل الى ادنى حد الاتجاهات الخطرة ونعكسها . ولن نتمكن من تحقيق ذلك إلا من خلال عملية حقيقية لاقامة توافق في الآراء على أساس متعدد الأطراف . ورغم الافكار الكئيبة وأوجه عدم التيقن التي نجمت عن النزاع القائم الآن ، فإن ما ظهر من جدية وروح توفيقية خلال الاسابيع الاربعة الماضية لاكمال عمل الانطلاق لدورتنا لعام ١٩٩١ يشكل حقا مصدرا للتشجيع .

اما فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية فاني متأكد من أن جميع زملائي الكرام يشاطروننني ارتياحي لاعادة انشاء خمس لجان مخصصة .

وفيما يتعلق بالمسألة الهامة المتمثلة في حظر التجارب النووية آمل أن تتمكن اللجنة المخصصة من مباشرة أعمالها الموضوعية في وقت قريب تحت الرئاسة المقتدرة للسيد شادا ، سفير الهند ، وذلك وفقا للمقرر الذي اتخذناه قبل برهة وجيزة . وإن الواقع ذاته المتمثل في امكان إعادة إنشاء هذه اللجنة المخصصة رغم الآراء الحازمة التي أعربت عنها الوفود فيما يتعلق بولاية هذه اللجنة انما يدل على الاهمية الكبيرة التي تولى لهذه المسألة . وليس لديّ أي شك في أن نفس روح التوفيق والتفهم ستسود أثناء الاضطلاع بالاعمال الموضوعية للجنة بطريقة تسهم في تحقيق حظر التجارب النووية ، وهو أحد البنود ذات الاولوية العليا في جدول أعمالنا . وأود أن أُعرب عن عميق تقديري للسيد دونواكي سفير اليابان ، الذي أجرى بجهد ومهارة مشاورات في السنة المنصرمة وأثناء فترة ما بين الدورتين . ولقد ساهمت جهوده بقدر ليس بقليل في تيسير العمل الموضوعي بشأن هذا البند .

ولقد تمكنا أيضا من التوصل ، في وقت مبكر ، إلى اتفاق بشأن اطار تنظيمي ملائم لمعالجة البندين ٢ و٣ من جدول الاعمال . وآمل أن يسهل هذا الإطار كما في السنة المنصرمة تبادلا مثمراً في الآراء حول المسائل الموضوعية المعنية ، مما يمكننا من الإعراب عن وجهات نظرنا بهذا الصدد بصورة اكثر تركيزا في تقريرنا إلى الجمعية العامة في هذه السنة .

وإن المقرر الذي اتخذناه ، على التو ، بشأن البند ٤ من جدول الاعمال يدل مرة اخرى على روح التوفيق التي أبدتها كل المجموعات والوفود . وآمل ، كما صرّح رئيس صري لانكا في الرسالة التي وجهها الى المؤتمر ، أن الارادة المعلنة لمواصلة أعمال

التفاوض على معاهدة بشأن هذا الموضوع ستكون بشير خير لابرام الاتفاقية بسرعة . وإن ما أبداه رئيس اللجنة ، السفير بتسانوف من عناية دقيقة ومهارة في مباشرة مهامه الجسيمة يجعلنا واثقين من أن اللجنة ستحرز تقدما حاسما في هذه السنة .

والبند الآخر ذو أولوية في جدول اعمالنا ، ألا وهو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، سيعالج برئاسة السيد موريتان ، سفير الارجنتين ، وهي الرئاسة المتسمة بالفعالية والنشاط . ومن دواعي سروري أنه امكن التوصل الى اتفاق بشأن هذه المسألة الهامة ، حيث أن مجمل الاعمال التي أنجزها مؤتمر نزع السلاح خلال السنوات الاخيرة قد ارشدت الى طرق مثيرة للاهتمام ومثمرة ينبغي استكشافها فيما يتعلق بهذا الموضوع .

ومن المفترض أن الاتفاق المتوصل اليه في وقت مبكر لاعادة انشاء اللجنتين المخصصتين للاسلحة الاشعاعية ولضمانات الامن السلبية قد اتاح الوقت الكافي لجميع الوفود للاستعداد لانجاز عمل موضوعي بنّاء فيما يتعلق بهذين البندين الهامين . وإنني على علم بأن رئيسيّ اللجنتين ، السيد كراليك ، سفير الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ، والسيد روبرتسون ، سفير كندا ، يجريان مشاورات بهدف تنظيم أعمال اللجنتين .

ولقد أمكن أيضا الوصول إلى اتفاق بشأن الجزء الاول من البند ٧ من جدول الاعمال ، المعنون "الانواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الاسلحة" . وبناء على ذلك ، سنبقي هذا الموضوع ، قيد الاستعراض ونقوم بمعالجته كلما اقتضى الامر ذلك بهدف تناول الموضوع بأسلوب يتناسب مع الاهمية التي تولى له .

وفي اعقاب مشاورات مطولة ونشاط دبلوماسي بارع أبداه السيد كمال ، سفير باكستان ، اتخذت في السنة الماضية عدة مقررات بشأن تحسين عمل المؤتمر وزيادة فعاليته . وبفضل التعاون الذي ابدته جميع الوفود والمجموعات ، امكن التوصل الى اتفاق بشأن الاسلوب الذي ينبغي لنا ان نعالج به هذا الموضوع المهم في المؤتمر في هذه السنة . وبناء على ذلك ، تم تعيين السفير كمال لاجراء مشاورات ثنائية مع أعضاء المؤتمر لتحديد ما اذا كان يوجد أساس مشترك لتناول بعض المسائل المتعلقة بهذا الموضوع . وإني على يقين من أن السفير كمال ، بما عرف عنه من نشاط ومهارة ، سيواصل مشاوراته بهدف تعزيز مجال الاتفاق الذي تم التوصل اليه في السنة الماضية .

كذلك تمكن المؤتمر ، في مرحلة مبكرة ، من اتخاذ المقررات المناسبة لتيسير اشتراك الدول غير الاعضاء في المؤتمر . وأشعر بالارتياح وهو شعور يشاطرني فيه

بالتأكيد زملائي الكرام - لكون الاتجاه الى اشتراك عدد متزايد من الدول غير الاعضاء يستمر . فهذا يدل على الوعي المتزايد بالعمل الموضوعي المضطلع به في المؤتمر وعلى الاهتمام المتزايد بهذا العمل . ويبشر ايضا بالخير لتعزيز الطابع المتعدد الاطراف الذي يتسم به عملنا الجماعي .

ومن المسائل التي لم يتم البت فيها بعد مسالة البرنامج الشامل لنزع السلاح ؛ ولا يزال يتعين التوصل الى اتفاق حول ترتيب تنظيمي ملائم لمعالجة هذا البند من جدول الاعمال . وستستمر المشاورات بخصوص هذه المسالة .

وختاما أود أن أعرب عن عميق تقديري لمنسقي المجموعات ولجميع الوفود الذين قدموا اليّ دائما اتم تعاون وتفهم . فقد امكن اتخاذ المقررات بسرعة بشان المسائل التنظيمية بفضل التعاون الذي قدمه الجميع الى الرئيس . وأعرب عن امتناني الخاص للسفير كوماتينا ، الامين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للامين العام ، وللسفير بيراساتيغي ، نائب الامين العام ، اللذين قدما دائما بصورة فنية وماهرة مشورة قيّمة . واشكر ايضا اعضاء الامانة الآخرين الذين قدموا المساعدة الّي والى وفد بلدي في الاضطلاع بمسؤولياتنا خلال الاسابيع الاربعة المنصرمة . وأود أيضا أن أعرب عن شكري للمترجمين الشفويين على العمل الفعال الذي يقومون به دائما ، ولا سيما على ما أبدوه اليوم من صبر وحسن نية خلال الجلسة المطولة . وأخيرا ، أود أن أتقدم باحر التمنيات الى الرئيس الجديد السيد كارل - مغنوس هيلتينيوس ، سفير السويد . لقد سبق لنا أن اطلعنا على كفاءته ومهارته الدبلوماسية ، ونحن واثقون من أن أعمال المؤتمر خلال فترة رئاسته ستتكلل بالنجاح .

هذا هو ختام بياني . وأود الآن أن ارفع هذه الجلسة العامة . سوف تعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الاربعاء الموافق ٢٠ شباط/فبراير في الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠